توجهات التنمية الصناعية في أوغندا

"دراسة فى جغرافية الصناعة"

د. جمال محمد عطيه*

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الي تتبع تطور الصناعة التحويلية في أوغندا خلال الفترات التاريخية المختلفة. وتحديد مستويات التنمية الصناعية بها وتفسيرها بالعوامل المختلفة. وفحص ودراسة خطط التنمية الصناعية بها وتحليل الأسس الجغرافية التي ترتكز عليها هذه الخطط ثم تقديم المساهمة الجغرافية في تقليل الفجوة بين إقليم القلب واقليم الهامش في أوغندا. وانتهت الدراسة إلي أن الصناعة التحويلية لم تسطع أن تحدث تغييرا واضحا في الاقتصاد خلال مراحلها المختلفة. وتبين أيضا التفاوت الملحوظ بين اقاليم القلب في كمبالا والاقليم الاوسط واقليم الهامش في اقليم الشمال بسبب الاعتبارات التاريخية والسياسية والاقتصادية والتخطيطية والاجتماعية. وتوصلت الدراسة الي ان أوغندا لديها خطط طموحة للتنمية الصناعية وأنها تتمتع بامكانات كبيرة للتنمية الصناعية تتمثل في الخامات الحيوانية والغابية والزراعية والطاقة الكهرومائية والسوق المحلي والاقليمي الكبير والموارد المائية الكبيرة. ولكن يقف حجر عثرة أمام تحقيق التنمية الصناعية الموقع الداخلي وضعف البنية الاساسية ونقص التمويل وضعف القدرات التقنية والادارية وعدم الاستقرار السياسي تدني انتاجية بعض الخامات. رغم ذلك ويمكن تحقيق التنمية الصناعية المكانية من خلال تحديد المشروعات الصناعية الدافعة للتنمية والمواقع والمواضع الجاذبة للاستثمار كاقطاب تنمية صناعية وكذلك تفعيل التكامل الصناعي المحلي والاقليمي وربط أقطاب التنمية الصناعية بممرات النقل المتطورة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الصناعية – جغرافية التنمية – أوغندا – جغرافية الصناعة.

التنمية عملية مركبة وظاهرة متعددة الأبعاد، تتضمن مؤشرات عديدة اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية وسياسية. وتعد التنمية الصناعية جزءً أساسيا من التنمية الاقتصادية، وتؤثر تأثيرا كبيرا علي القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ لأنها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة في أي قطر. بينما تعرف جغرافية التنمية بدراسة وتحليل وتفسير أنماط التفاوت المكاني في مستويات التنمية (مواري، ٢٠١٣، ص ص ٣١٠-٣١١).

---

* مدرس الجغرافية الاقتصادية – جامعة القاهرة.

ويتفق هذا المفهوم إلي حد كبير مع مفهوم جغرافية الصناعة التي تهتم بفهم وتفسير التغيرات التي تحدث في التوطن الصناعي. كما تسعي لتفسير لماذا تلقي بعض الأقاليم نموا صناعيا، بينما تعاني الأقاليم الأخرى تدهورا صناعيا (Watts, 1987, p. 1). وهو إتجاه نفعي في جغرافية الصناعة أو بالأحرى يدخل في إطار جغرافية الصناعة التطبيقية.

والباحث في جغرافية أفريقية عامة وجغرافية دول حوض النيل خاصة، يلاحظ أن موضوع التنمية من أكثر الموضوعات أهمية. إذ تتمتع هذه الدول بموارد وثروات كثيرة منها الثروات المائية والغابية والزراعية والمعدنية والحيوانية وغيرها من الموارد. ورغم هذه الامكانات إلا أنها تعاني من مشكلات اقتصادية تتصل بالدخل والغذاء والتجارة والنقل والطاقة (الكهرباء)، وكذلك مشكلات اجتماعية تتعلق بالصحة والتعليم. ومن ثم، فهي تتمتع بالموارد الوفيرة ولكن ينقصها الاستغلال المناسب لهذه الموارد بما يعود بالفائدة علي السكان.

وتهدف هذه الورقة إلي تتبع تطور الصناعة التحويلية في أوغندا، والتعرف علي مكانة أوغندا في مستويات التنمية الصناعية بين دول حوض النيل، وتحديد أنماط التباين المكاني في مستويات التنمية الصناعية بها وتفسير هذا التباين والتفاوت، ثم فحص توجهات الخطط والاستراتيجيات المكانية الحكومية، وتحليل الأساس الجغرافي لهذه الخطط بشقيه المقومات والمعوقات. ثم أخيرا طرح المحاور الرئيسية لاستراتيجية التنمية الصناعية المكانية المقترحة بغرض إظهار المساهمة الجغرافية في الحد من التفاوت في أنماط التنمية الصناعية بين إقليم القلب وإقليم الهامش.

وتفترض الدراسة أن هناك تباينا مكانيا لمستويات التنمية الصناعية في أوغندا، يقف وراء هذا التباين مجموعة من العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما تفترض الدراسة تعدد وتنوع المقومات الجغرافية للتنمية الصناعية في أوغندا إلا أنها غير مستغلة.

وقد استخدمت في هذه الدراسة عدة مناهج تتمثل في: المنهج التاريخي والمنهج الإقليمي والموضوعي والأصولي. كما استفادت الدراسة من نموذج القلب والهامشCore-periphery Model في التخطيط الإقليمي. كما استخدمت الأساليب الكمية كمعامل الأهمية النسبية أو معامل التوطن الصناعي ومعامل قوة الصناعة ومعامل الإرتباط الجغرافي في معالجة البيانات الإحصائية.

وهناك مجموعة من الدراسات السابقة التي درست دولة أوغندا من الناحية الجغرافية، ومنها: دراسة سلطان فولي عن سد أوين: دراسة في الجغرافية البشرية عام ١٩٩٢، وقد عالج الباحث الظروف الجغرافية الطبيعية والبشرية المحيطة بالسد، وتناول كذلك الصناعات التحويلية القائمة علي إنتاج الطاقة الكهربائية من السد. ودراسة المتولي السعيد عن القوي العاملة والنشاط الزراعي والصناعي في أوغندا عام ١٩٩٨، حيث عالج الباحث الخصائص العامة لسكان أوغندا وحجمهم في سن العمل

ونموهم، والخصائص الديموغرافية والاقتصادية لقوة العمل، والعلاقة بين القوي العاملة والنشاط الزراعي والنشاط الصناعي في أوغندا. ودراسة عاطف عبد الفتاح عن أوغندا دراسة في جغرافية الحضر عام ٢٠٠٨، الذي تناول نشأة وتطور العمران الحضري في أوغندا وسكانها بين الريف والحضر وخصائص سكان الحضر والمسكن ونوعية حياة سكان الحضر، ثم تناول دراسة تطبيقية للمدن الأوغندية ومشكلاتها ومستقبلها.

واعتمدت الدراسة علي عدة مصادر لإنجاز هذا البحث وتتمثل في المصادر التالية:

١- خطة التنمية القومية الأولي في أوغندا ٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٤/٢٠١٥، وخطة التنمية القومية الثانية ٢٠١٥/١٦- ٢٠١٩/٢٠ طبقا لرؤية أوغندا عام ٢٠٤٠ الصادرة من هيئة التخطيط الأوغندية.

٢- استراتيجية التنمية الصناعية في أوغندا ٢٠٠٨ /٢٠١٨ واستراتجية التصنيع في اقليم شرق افريقية٢٠١٢/٢٠٢٢ واستراتجية تنمية صناعة السكر٢٠١٠ واستراتيجية تنمية صناعة المنسوجات ٢٠١٠.

٣- الخطة الشاملة للمنتزة الصناعي والتجاري لكمبالا عام ٢٠١٦ الصادرة من هيئة الاستثمار الأوغندية.

٤- التقارير الحكومية والوزارية مثل تقارير وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ٢٠٠٧، وتقرير وزارة الطاقة والتنمية المعدنية عام ٢٠١١.

٥- تقارير التعدادات المختلفة مثل التعداد السكاني عام ٢٠٠٦ والتعداد الزراعي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وتعداد المنشأت التجارية والصناعية عام ٢٠١٠-٢٠١١.

٦- تقارير التنمية الدولية مثل تقارير التنمية الاقتصادية في افريقية عام ٢٠١١ والتقرير الاقتصادي لإفريقية عام ٢٠١٢ و٢٠١٣.

٧- الأطالس مثل أطلس أوغندا عام ٢٠٠٩ وأطلس جيولوجية افريقية عام ٢٠٠٦ وأطلس المياه في افريقية عام ٢٠١٠.

٨- اعتمدت الدراسة أيضا علي الزيارة الميدانية التي قام بها الباحث لأوغندا في مايو ٢٠١٣ حيث تم التعرف علي مقومات التنمية الصناعية من خلال زيارة مزارع الشاي والقصب والغابات ومصايد الأسماك والسدود الكهرومائية خاصة سد بوجاجالي. كما تم التعرف علي معوقات التنمية الصناعية خصوصا فيما يتصل بمشكلات الطرق البرية والسكك الحديدية ومشكلات إرتفاع أسعار الوقود ونقص الكهرباء.

وتضم محاور الدراسة النقاط التالية:

أولا: الملامح الجغرافية العامة لأوغندا.

ثانيا: تطور الصناعة التحويلية في أوغندا.

ثالثا: أنماط التباين في مستويات التنمية الصناعية في أوغندا وأسبابه.

رابعا: خطط التنمية الصناعية في أوغندا.

خامسا: مقومات ومعوقات التنمية الصناعية في أوغندا.

سادسا: الإستراتيجية المكانية المقترحة للتنمية الصناعية في أوغندا.

أولاً – الملامح الجغرافية العامة لأوغندا :

- **أوغندا شكلا.** تشبه شكل متوازي الأضلاع، وهي أقرب إلي شكل المربع. كما أنها محددة المعالم، وتحيط بها المرتفعات في معظم الجهات تقريبا. وتشغل مساحة ٢٤١,٥٥١ كم٢ منها ١٩٩,٨٠٧ كم٢ عبارة عن يابس و ٤١,٧٤٣ كم٢ بحيرات وأنهار ومستنقعات وهو ما يعادل ١٧,٣% من إجمالي مساحة أوغندا.
- **أوغندا موقعا.** هي الدولة ذات الموقع المتوسط في قلب إفريقية، وفي إقليم البحيرات العظمي الإفريقية، وهي دولة حبيسة في إقليم شرق إفريقية (شكل ١). يحدها من الشرق كينيا، ومن الشمال جنوب السودان، ومن الجنوب تنزانيا، ومن الغرب الكنغو الديمقراطية، ومن الجنوب الغربي رواندا. وتقع علي بعد ٨٠٠ كم من المحيط الهندي. وفلكيا تقع بين دائرتي عرض ١٢َ ٠٤° شمالا و ٢٩َ ٠١° جنوبا، وبين خطي طول ٣٤َ ٢٩° و ٣٥° شرقا (Uganda Atlas, 2009, p. 3).
- **أوغندا بنية.** هي الدولة التي يغطي ثلثا مساحتها الصخور الأركية والصخور القاعدية القديمة التي تعود إلي ٣ ألاف أو ٦ ألاف مليون سنة مضت، في حين توجد التكوينات الحديثة في قاع الأخدود الإفريقي الغربي، بينما توجد التكوينات البركانية المرتبطة بالنشاط التكتوني علي طول الحدود الغربية والشرقية لأوغندا (Schluter , 2006, p. 236).
- **أوغندا تضاريسا.** هي الهضبة المرتفعة التي يتراوح ارتفاعها بين ١٠٠٠ – ١٤٠٠م فوق مستوي سطح البحر، وتحاط بالجبال في معظم الإتجاهات. وأهم الجبال التي تقع في أوغندا هي: جبال ألجون علي الحدود مع كينيا ناحية الشرق، وجبال رونزوري علي الحدود مع الكنغو الديمقراطية ناحية الغرب، وجبال كاراموجو بين أوغندا وجنوب السودان في الشمال. ويرصع سطح أوغندا عدد من البحيرات والأنهار والمستنقعات. وأهم بحيراتها هي: فيكتوريا وألبرت وكيوجا.

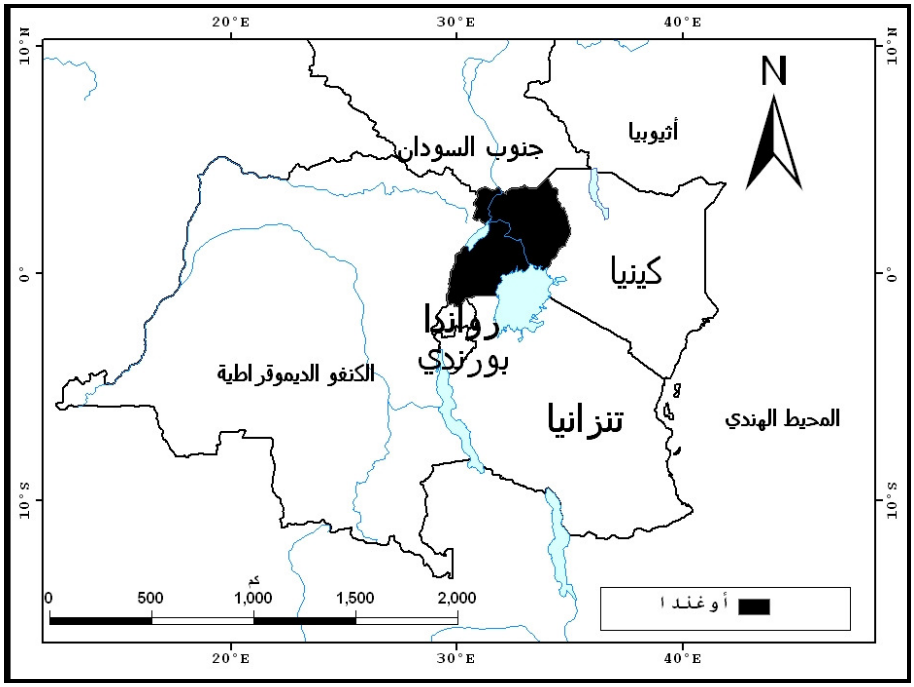

شكل (١) : موقع أوغندا بالنسبة لدول الجوار.

- **أوغندا مناخا.** هي دولة المناخ الاستوائي المعدل بامتياز. فهي تتميز بأنها تقع في الإقليم الاستوائي المعدل. فرغم أن خط الاستواء يمر بها إلا أن مناخها معتدل مطير. ويرجع ذلك إلي؛ تأثير عامل التضاريس، وكذلك المساحات الكبيرة من البحيرات والمستنقعات والأنهار التي تلطف من درجة الحرارة وتزيد التساقط (Mountjoy & Hilling, 1988, pp. 411-412).
- **أوغندا سلالة.** هي دولة البانتو والنيليون والنيليون الحاميون. وأهم شعوب البانتو في أوغندا شعب الباجندا، والأنكولي، وباسوجا، وتورو التي توجد في الجنوب والغرب. أما النيليون الحاميون، فأهم شعوبهم كاراموجونج في الشمال الشرقي. بينما يتمثل أهم شعوب النيليون في شعب اللانجي في شمال بحيرة كيوجا (Uganda Atlas, 2009, p. 164).
- **أوغندا سكانا.** هي إقليم الكثافة السكانية المرتفعة في إفريقية. إذ يقدر عدد سكانها بـ ٣٣,٤ مليون نسمة عام ٢٠١٠. وبذلك فهي تشكل ٤% من إجمالي سكان إفريقية جنوبي الصحراء، وتمثل نصف سكان الكنغو الديمقراطية، وتقترب من حجم سكان الجزائر والمغرب والسودان قبل الانفصال. في حين بلغت الكثافة السكانية العامة في أوغندا ١٦٧,٣ نسمة/كم٢. وتحظي بنمو

سكاني ٣,٢% هو الأعلى علي مستوي العالم (African Development Indicator, 2012/2013, p. 7). ويتركز معظم سكانها في إقليم الهلال الخصيب المحيط ببحيرة فيكتوريا في الشرق والجنوب الشرقي.

- **أوغندا اقتصادا** هي الدولة الزراعية بامتياز. إذ يعمل بالزراعة ٦٦% من إجمالي القوي العاملة عام ٢٠١٢ (Statistical Abstract, 2013, p. 38). وهي دولة الخامات حيث يسود النشاط الزراعي والرعوي. ويزرع في أوغندا المحاصيل الغذائية التقليدية مثل الكاسافا والموز والبطاطا الحلوة والشعير والذرة ونحو ذلك من المحاصيل الغذائية. كما تجود زراعة المحاصيل النقدية كالبن والكاكاو والشاي والقطن والقصب والتبغ. بينما تتركز الصادرات الزراعية في البن والشاي والقطن. الأمر الذي جعل الاقتصاد عرضه لمخاطر التقلبات في أسعار هذه المنتجات الزراعية. وتتوطن هذه المحاصيل حول بحيرة فيكتوريا الإقليم الاقتصادي الإنتاجي والسكاني في أوغندا.
- **أوغندا سياسة** هي الدولة الحبيسة المتعددة سلاليا. فأوغندا هي الدولة الحبيسة وهذه نقطة ضعف خطيرة في جيبولوتيكية دولة أوغندا وجغرافيتها السياسية، فهي تعتمد علي غيرها في الحصول علي الواردات وتصدير منتجاتها وخاماتها. وذلك من خلال منفذها البحري الوحيد المباشر خلال خط سكة حديد كمبالا – ممبسة في كينيا.

وقبل قدوم الاستعمار كانت تتكون أوغندا من عدة ممالك تتمثل في: مملكة الباجندا ومملكة الأنكولي وغيرهما، ثم تعرضت للاحتلال الانجليزي عام ١٨٩٤ ثم استقلت عام ١٩٦٢. ومنذ الاستقلال وهي تتعرض للانقلابات العسكرية. كما نشبت مع أغندا حروب حدودية مثل الحرب مع تنزانيا ١٩٧٩ والحروب مع الكنغو الديمقراطية (Mountjoy & Hilling, 1988, p. 411). فضلا عن الحرب الأهلية في منطقة البحيرات العظمي الإفريقية في عقد التسعينيات من القرن الماضي والصراع الداخلي مع جيش الرب في شمال أوغندا. وبالتالي، فإن أوغندا مهددة بالاضطرابات السياسية الداخلية وبالصراعات والحروب في منطقة هضبة البحيرات خصوصا بعد احتمال تدفق البترول بكميات اقتصادية من بحيرة ألبرت التي تقع علي الحدود مباشرة مع الكنغو الديمقراطية.

- **أوغندا مستقبلا** هي الدولة الغنية بالموارد الطبيعية والاقتصادية، المتعطشة للاستثمارات، المثقلة بالتحديات والمشكلات. ويخيم علي مستقبل التنمية الصناعية بها ثلاث قضايا رئيسة هي: تنويع قاعدة الاقتصاد وقضية التنمية الصناعية الإقليمية المتوازنة وقضية التكامل مع دول الجوار. ويمكن لأوغندا أن تلعب دورا هاما في إمداد هذه الأسواق بالمنتجات الزراعية

والصناعية نتيجة موقعها المتوسط في هضبة البحيرات اعتمادا علي المزايا النسبية والتخصص الإقليمي في المنتجات الزراعية و الصناعية.

وقد دفعت هذه البيئة الغنية بالموارد والطبيعة الساحرة، السير تشرشل أن يطلق عليها لؤلؤة إفريقية The Pearl of Africa (Uganda Atlas, 2009, p. 3). ومن زار أوغندا وتجول عبر أراضيها، يمكن أن يلقبها بسويسرا إفريقية.

ثانياً – تطور الصناعة التحويلية في أوغندا :

مرت الصناعة التحويلية في أوغندا بعدة مراحل خلال فترة تاريخها الحديث والمعاصر وذلك علي النحو التالي:

المرحلة الأولي : الصناعة التحويلية في أوغندا زمن الاستعمار.

المرحلة الثانية : الصناعة التحويلية في أوغندا في عهد الاستقلال.

المرحلة الثالثة : الصناعة التحويلية في أوغندا منذ عام ١٩٨٦.

المرحلة الأولي – الصناعة التحويلية في أوغندا زمن الاستعمار :

قبل عام ١٩٥٠، كانت الصناعة التحويلية في أوغندا تقتصر علي عدة منشأت صناعية صغيرة وورش إصلاح هندسية ومطاحن الغلال ومعاصر الزيوت والمخابز ومصانع السجائر والبيرة وصناعة الملابس وصناعة الطوب الأحمر والطباعة. يضاف إلي ذلك، بعض الصناعات التي تمد السوق المحلي باحتياجاته من السلع الاستهلاكية مثل السكر ومصانع الصابون وتجهيز البن والشاي والمحالج القطنية والأخشاب والمنتجات الخشبية (ÒConnor, 1966, p. 155).

ومنذ منتصف الخمسينيات، حدث تغير في المركب الصناعي في أوغندا حيث أنشئت الصناعات التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة بعد إنشاء سد أوين لإنتاج الطاقة الكهرومائية. ومن هذه الصناعات مصنع الأسمنت في تورورو الذي تأسس في عام ١٩٥٣ بالقرب من مصادر الحجر الجيري . وأنشئ هذا المصنع بالأساس لتوفير الأسمنت لإنشاء سد أوين الذي سيوفر الطاقة لهذا المصنع (ÒConnor, 1966, p. 168). واكتمل مصهر النحاس الكبير في منطقة جنجا الصناعية عام ١٩٥٦ الذي ينتج ١٧ ألف طن معتمدا علي النحاس المنقول من كلمبي في غرب أوغندا عبر السكك الحديدية (Prichard, 1979, p. 174).

يضاف إلي ذلك، مصنع المنسوجات الذي أنشئ في جنجا عام ١٩٥٦ لإنتاج ٣٠ مليون ياردة مربعة من الملابس سنويا باستثمارات ٤ مليون جنيه إسترليني، ويوفر فرص عمل لـ ٣٥٠٠ عامل. ويتوطن المصنع في منطقة زراعة القطن الرئيسية في أوغندا (O'Connor, 1966, p. 168).

المرحلة الثانية – الصناعة التحويلية في أوغندا في عهد الاستقلال :

منذ الاستقلال، وتسعي الدول الإفريقية ومنها دولة أوغندا إلي الأخذ بالتصنيع من أجل تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في البلاد. ففي عام ١٩٦٣ بدأ إنتاج مصنع الأسمدة في تورورو بطاقة إنتاجية ٢٥ ألف طن سنويا من أحادي سوبر فوسفات معتمدا علي رواسب الفوسفات الموجودة في الإقليم. فهي صناعة متوطنة بفعل عامل الخامات؛ وذلك لأن الفوسفات من الخامات كبيرة الحجم ثقيلة الوزن.

وفي نفس العام، تم تدشين معمل تكرير البترول في ميناء ممبسة في كينيا الذي يوفر منتجات البترول لكينيا وأوغندا وتنزانيا معتمدا علي البترول المستورد من الشرق الأوسط. وقبل ذلك عام ١٩٦٢ أنشئ مصنع الصلب في جنجا بطاقة إنتاجية ٢٥ ألف طن سنويا معتمدا علي الخردة التي يتم الحصول عليها من أوغندا وكينيا (Òconnor, 1966, p. 177).

وقد أسهمت صناعة السكر، خلال هذه المرحلة، مساهمة كبيرة في التنمية الصناعية في أوغندا ؛ لأنها وفرت رأس المال للقطاع الخاص الذي أعيد استثماره في الصناعات الأخرى مثل صناعة المنسوجات والصناعات المعدنية. وتمتلك أوغندا مصنعين للسكر خلال هذه الفترة يمتلكهما شركتين أسيويتين (Pearson, 1969, p. 170).

ورغم ذلك، إلا أن عدد المنشأت الصناعية خلال الفترة ١٩٥٥ و١٩٦٩ تراجع من ٨٩٤ منشأة إلي ٦٤٢ منشأة (فولي، ١٩٩٢، ص ص ٣٤٢-٣٦٣). ويرجع ذلك بالأساس إلي تراجع عدد المنشأت الصناعية للمنسوجات والملابس بسبب المنافسة من كينيا وتنزانيا، وإغلاق عدد من المنشأت الصغيرة أقل من ١٠ عمال. وكذلك إلي تراجع عدد المنشأت الصناعية في صناعة الأخشاب والصناعات المعدنية الأساسية (Pearson, 1969, p. 177).

كما أدت الاضطرابات السياسية في السبعينيات من القرن الماضي إلي تدهور الثروة والإنتاج في أوغندا وقتل عشرات ألالاف من الأوغنديين وإغلاق المنشأت الصناعية وخروج العديد من الاستثمارات وهروب رجال الأعمال خاصة الهنود خارج البلاد. وأصبحت القوانين غير ملزمة في حالة من الانفلات الأمني والفوضى، الأمر الذي انعكس علي الاقتصاد. فانخفض دخل الفرد من ٢٨٠ دولار سنويا عام ١٩٧٧ إلي ٢٢٠ دولار عام ١٩٨٠. كما أدي الانقلاب العسكري إلي

انخفاض مساهمة القيمة المضافة من الصناعة التحويلية في GDP من ٩,٢% عام ١٩٧٠ إلي ٤,٣% عام ١٩٨٠ (شكل ٢).

والجدير بالذكر الإشارة إلي، أن توطن صناعات المنسوجات والصلب والدرفلة في جنجا وصناعات الأسمدة والأسبستوس والأسمنت الصغيرة في تورورو، تعتمد اعتمادا كبيرا علي تسويق منتجاتها إلي أسواق تنزانيا وكينيا في إقليم شرق افريقية (O'Connor, 1971, p. 79).

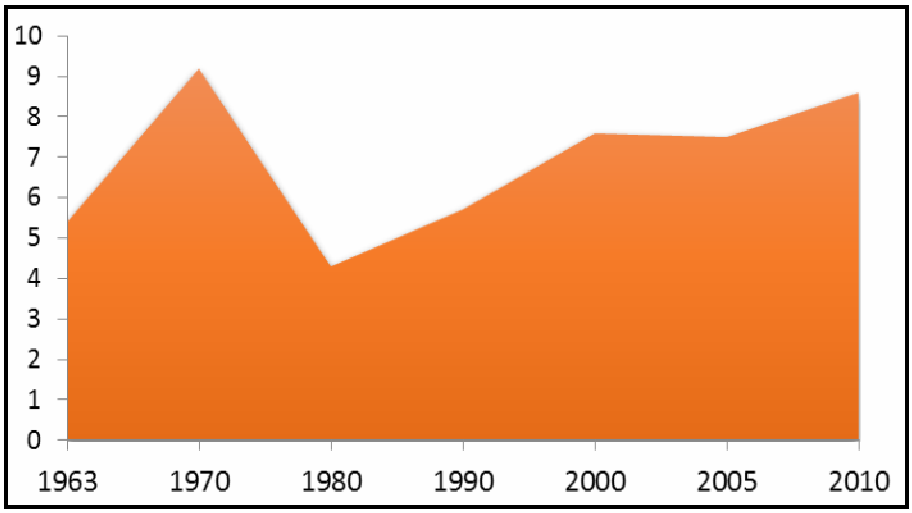

شكل (٢) : تطور مساهمة القيمة المضافة من الصناعة التحويلية فى GDP فى أوغندا خلال الفترة ١٩٦٣-٢٠١٠ (%).

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادا علي ملحق (١).

المرحلة الثالثة – الصناعة التحويلية في أوغندا منذ ١٩٨٦ :

خلال هذه المرحلة، بدأ الاقتصاد يتحسن بسبب إتباع سياسات تحرير السوق. فازدادت مساهمة القيمة المضافة من الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي إلي ٥,٧% عام ١٩٩٠ ثم إلي ٧,٦% عام ٢٠٠٠، وبالتالي حدث تحسن ملحوظ في التنمية الصناعية في أوغندا (شكل ٢). كما ازداد عدد المنشأت الصناعية من ٦٤٢ منشأة عام ١٩٦٩ إلي ١٩١٢ منشأة عام ١٩٨٩ بزيادة قدرها ٢٩٧%.

وقد انعكس هذا التحسن أيضا في إنشاء مصنع هويما للأسمنت في منطقة كاسيسي في غرب أوغندا بطاقة ٠,٣ مليون طن سنويا. ويستفيد هذا المصنع من القرب من كل من رواندا وبوروندي في تسويق منتجاته إليهما. وفي عام ١٩٨٧ أنشئ مصنع للصلب في مدينة جنجا. إلي جانب مصنعين آخرين وجميعهم يتوطن في منطقة جنجا الصناعية بالقرب من مصادر الطاقة وسهولة الحصول علي الخردة.

وبالرغم من ذلك، إلا أن صناعة الحديد والصلب في أوغندا تواجه عدة تحديات تتمثل في: مشكلة نقص الخردة بسبب المنافسة الشديدة بين مصانع الصلب في الحصول عليها، وارتفاع تكاليف نقل الخردة، وصغر أحجام المصانع التي تتراوح ما بين ٤ آلاف طن سنويا إلي ٤٠ ألف طن سنويا (Senfuka, et al., pp. 230-234).

وفي خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/١٩٩٢ – ١٩٩٤/١٩٩٥، خصصت الحكومة ١٦٥,٥ مليون دولار للتنمية الصناعية بنسبة ٨,٩%. وبالتالي، تسعي الحكومة إلي إعادة تشغيل مصنع سكر كاكيرا الذي توقف تماما بسبب الحرب، وإعادة تجديد مصنع سكر كنيارا، وزيادة الطاقة الإنتاجية لمصنع هويما للأسمنت، وإعادة تجديد مصنع أفريكان للغزل والنسيج، وإحلال وتجديد مصنع نيازا للمنسوجات وتجديد مصنع الإسبستوس في تورورو (السعيد، ١٩٩٨، ص٣٢٣، ٣٢٥).

وبناء علي ذلك، هناك جهود حكومية مبذولة لتطوير الصناعة التحويلية، ولكن لم يحدث تحول لاقتصاد أوغندا، فلا زال الاقتصاد يعتمد اعتمادا كبيرا علي الزراعة والأنشطة الأولية. الأمر الذي جعل الحكومة الأوغندية تستهدف ضمن خططها التنموية الوصول إلي مرحلة التحول الصناعي.

ثالثاً – مستويات التنمية الصناعية في دول حوض النيل وأوغندا :

تتباين مستويات التنمية الصناعية في دول حوض النيل من دولة إلي أخري طبقا لنصيب الفرد من القيمة المضافة من الصناعة ومعدل النمو السنوي لنصيب الفرد من القيمة المضافة من الصناعة خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠١٠. وقد تبين من شكل (٣) أن مستويات التنمية الصناعية المرتفعة توجد في مصر فقط، بينما تتركز مستويات التنمية الصناعية المتوسطة في دولتي السودان وأغندا. في حين تقع مستويات التنمية الصناعية المنخفضة والمنخفضة جدا في كل من كينيا وتنزانيا وراوند وبورندي والكنغو الديمقراطية وأثيوبيا واريتريا علي التوالي.

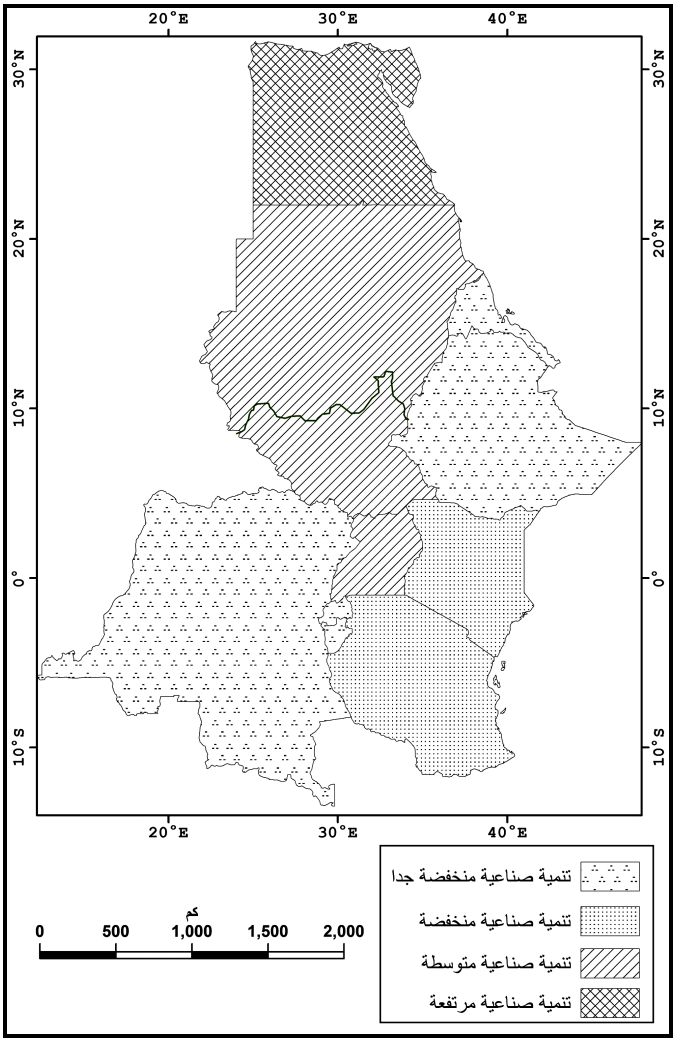

شكل (٣) : مستويات التنمية الصناعية بين دول حوض النيل عام ٢٠١٠م.

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادا علي ملحق (٢).

مستويات التنمية الصناعية للمشروعات القائمة في أوغندا :

يتسم التوزيع الإقليمي لمستويات التنمية الصناعية في أوغندا بالتباين الواضح بين إقليم المركز وإقليم الهامش. ويمكن تصنيف مستويات التنمية الصناعية في أوغندا إلي أنماط وفقا لمعامل قوة الصناعة الذي يظهر أهمية الصناعة في المكان، ومعامل التوطن الصناعي الذي يعبر عن تطور

النشاط الصناعي بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الأخري داخل الإقليم (Alexander, 1963, p. 404). وتعتمد هذه المقاييس الإحصائية علي متغيري عدد العمال وعدد المشروعات الصناعية فقط؛ نظرا لعدم توفر بيانات عن مؤشرات التنمية الصناعية الأخري مثل القيمة المضافة وقيمة الصادرات الصناعية وقيمة الاستثمارات الصناعية ومساهمة الصناعة التحويلية إلي إجمالي الناتج المحلي علي مستوي الأقاليم في أوغندا (Economic Development in Africa Report, 2011, p. 20,27,28): ملحق (٣ و ٤) وشكل (٤).

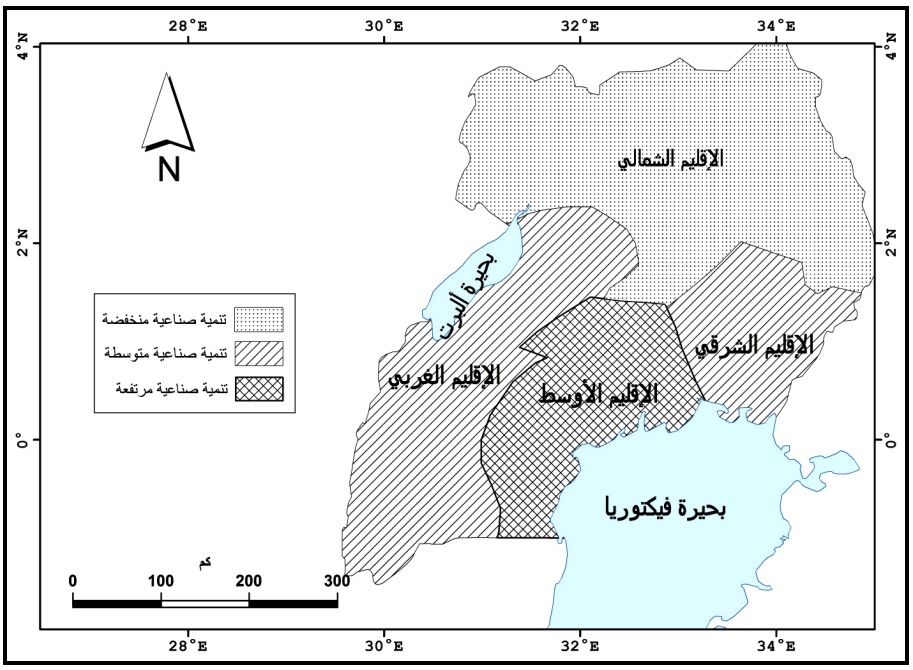

شكل (٤) : مستويات التنمية الصناعية فى أوغندا حسب الأقاليم الرئيسية عام ٢٠١٠م.

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادا علي ملحق (٣).

النمط الأول – مستويات التنمية الصناعية المرتفعة :

يوجد هذا النمط في إقليم كمبالا العاصمة والإقليم الأوسط بواقع ١٧٢ و ١٣٤ قيمة معامل قوة الصناعة علي الترتيب و ١,٤ و ٠,٦ معامل التوطن الصناعي علي التوالي. ويستحوذ هذان الإقليمان علي ٥٩,١% من إجمالي المشروعات الصناعية و ٦٣,٧% من إجمالي العاملين في الصناعة التحويلية في أوغندا عام ٢٠١٠/٢٠١١. ويمثل هذا الإقليم القلب الاقتصادي والمركز التنموي في أوغندا.

وتضم **كمبالا** مجموعة من الصناعات أهمها صناعة المنسوجات والملابس التي تستحوذ علي ٤٤,٣% و ١٤% من إجمالي عدد المنشأت والقوي العاملة في الصناعة في كمبالا، يليها صناعة المنتجات المعدنية التي تشتمل علي ١٢,٥% و١٦,٢% من إجمالي المنشأت والعمالة علي الترتيب.

وتضم صناعة الأثاث ١٤% و١١% من إجمالي المنشأت والعمالة يليها صناعة الطباعة والمنتجات الورقية بواقع ٧,٨% و٩,٧% من إجمالي المنشأت والعمالة في كمبالا عام ٢٠١٠/ ٢٠١١. ومن ثم، تستحوذ هذه الصناعات علي ٧٨,٦% من إجمالي المشروعات الصناعية و٥١% من إجمالي القوي العاملة الصناعية في كمبالا (Census of Business Establishment, 2010/2011, pp. 53-58). كما بلغ معامل توطنها الصناعي ١,٤ مما يدل علي أنها تتمتع بدرجة كبيرة من التطور الصناعي يفوق التطور الصناعي في أوغندا ككل (ملحق ٤).

وتقع المنطقة الصناعية الرئيسية في كمبالا العاصمة في منطقة وابي جالو wabigalo وسط العاصمة بالقرب من خط سكة حديد كمبالا – ممبسة والطريق البري جنجا كمبالا، وكذلك علي مقربة من ميناء بورت بيل علي بحيرة فيكتوريا الميناء الرئيسي علي البحيرة. وتتمتع هذه المنطقة بوفرة الخدمات والتسهيلات المختلفة من مياه وصرف صحي وكهرباء، ويوجد داخل المنطقة الصناعية محطة لمعالجة الصرفي الصناعي ومركز لتدريب العمال. وتضم هذه المنطقة الصناعية مجموعة من الصناعات تتمثل في صناعات المنسوجات والملابس والأدوية والأثاث وتصنيع البن والأسماك وصناعات البطاريات والسيارات والتبغ وصناعة الكابلات والصناعات الهندسية والدهانات. وهذه الصناعات منها ما هو صناعي إنتاجي ومنها ما هو خدمي تجاري أو يقتصر علي خدمات الصيانة والإصلاح مثل صيانة السيارات وكذلك تجارتها (Google Maps).

ويضم **الإقليم الأوسط** صناعات المنسوجات والملابس التي تستحوذ علي ٣٦,١% من إجمالي المنشأت ١٢,٣% من إجمالي العمالة الصناعية به، يليها صناعة الأثاث التي تضم ٢٠,٥% من إجمالي المنشأت و ١٣,٣% من إجمالي العمالة الصناعية، يليها صناعة المنتجات المعدنية بواقع ١٥,٤% و١٦,٨% من إجمالي المنشأت والعمالة الصناعية (Census of Business Establishment, 2010/2011, pp. 53-58). ومن ثم، يتوطن في كلا الإقليمين صناعات السوق التي تتوطن بالقرب من مراكز الاستهلاك الرئيسية.

النمط الثاني – مستويات التنمية الصناعية المتوسطة :

ويوجد هذا النمط في إقليمين : الإقليم الشرقي والإقليم الغربي بواقع ٧٦,٥ و ٨٣ قيمة معامل قوة الصناعة علي التوالي و ١,٣ لكل منهما قيمة معامل التوطن الصناعي. ويضم الإقليم الشرقي ١٥,٤% من إجمالي عدد المشروعات الصناعية و ١٥,٣% من إجمالي عدد العاملين في الصناعة

التحويلية في أوغندا. ويتوطن في هذا الإقليم صناعات المنسوجات والملابس التي تضم ٣٥,٤% و١٢,٢% من إجمالي المنشأت والعمالة علي التوالي في هذا الإقليم، يليها صناعة منتجات طحن الغلال التي تشتمل علي ١٨,١% و ١٩,٦% من إجمالي المنشأت والعمالة في الإقليم الشرقي، يليها صناعات المنتجات المعدنية التي تضم ١٢,٣% من المنشأت و ١٧,٤% من إجمالي العمالة في ذلك الإقليم، ثم تأتي بعد ذلك صناعة الأثاث بواقع ١٧% و١٢,٣% من إجمالي المنشأت والعمالة علي الترتيب (Census of Business Establishment, 2010/2011, pp. 53-58).

وتتوطن الصناعة في هذا الإقليم في مدينتين كبيرتين هما مدينة جنجا ومدينة تورورو. وتقع جنجا عند رأس خليج نابليون الذراع المائي الممتد من بحيرة فيكتوريا وعند نقطة خروج نيل فيكتوريا. وقد نمت مدينة جنجا كعقدة نقليه تلتقي عندها الطرق القادمة من كينيا والنيل وغربي أوغندا. ويلتقي عند جنجا عدد من الطرق الفرعية لاستغلال الموارد الزراعية في المنطقة الإنتاجية المحيطة بمدينة جنجا. ولعب النقل والمواصلات دورا بارزا في تطور وتنمية جنجا بعد إفتتاح خط سكة حديد باسوجا عام ١٩١٢ لاستغلال مناطق زراعة القطن في مقاطعة باسوجا.

وفي عام ١٩٢٨ اتصلت جنجا بسكة حديد كينيا التي وفرت لها مخرج إلي الساحل من خلال ميناء ممبسة. وفي عام ١٩٣١ امتد هذا الخط إلي الغرب حتى كمبالا وناحية الشمال إلي تورورو وسوروتي. وامتد بعد ذلك إلي باكواش في الشمال، ثم امتد إلي منجم كلمبي أو كاسيسي في الغرب. وكان النمو والتطور الحقيقي لمدينة جنجا الصناعية، مع اكتمال سد أوين علي نيل فيكتوريا عام ١٩٥٤ (Prichard, 1979, p. 151).

وقد أدي إنشاء سد أوين إلي تطور الصناعات التحويلية في جنجا وخاصة الصناعات كثيفة الطاقة مثل صهر وتكرير النحاس وصناعة الصلب وصناعات لب الخشب والورق والمنسوجات وغيرها. وبالتالي، تعتبر جنجا عقدة نقليه للطرق البرية والسكك الحديدية وميناء بحيرى ومدينة متنامية ومركز تجميع للسلع والمنتجات ومدينة صناعية متنوعة ومتنامية صناعيا.

ومن شكل (٥) يتبين أن مدينة جنجا الصناعية تضم مجموعة من الصناعات التي يمكن أن يطلق عليها الصناعات الثقيلة وكثيفة الطاقة مثل صناعات الحديد والصلب والدرفلة حيث يوجد أربعة مصانع من هذا النوع وصناعات تكرير وصهر النحاس ومصانع للفول الصويا ومدابغ وصناعات جلدية ومصانع للقوارب وتعبئة الأسماك ومصانع التبغ والمنسوجات والبيرة ولب الخشب ومصانع للسكر ومطاحن للغلال وتصنيع الأخشاب. وتتمتع مدينة جنجا بوجود مخازن للحبوب ومستودعات للبترول ومصايد الأسماك ومركز لشبكة السكك الحديدية في شرق إفريقية وتوطن شركة الطاقة الكهربائية القومية.

ويقع في إقليم شرق أوغندا مدينة توروروا، وهي منطقة حدود تقع علي الحدود بين أوغندا وكينيا وهي ميناء ومنفذ بري بين البلدين وتتوطن بها صناعة الأسمنت التي تقع علي الطريق بين جنجا وتوروور وبالقرب من خط سكة حديد توروروا كينيا وبالقرب من محاجر الحجر الجيري المادة الخام الأساسية لصناعة الأسمنت. كما يوجد بها مصنع للصلب والدرفلة ومصنع للجوت ومصنع آخر لتصنيع منتجات البترول. وبالتالي، فإن الصناعات المتوطنه تعتمد اعتمادا كبيرا علي الطاقة.

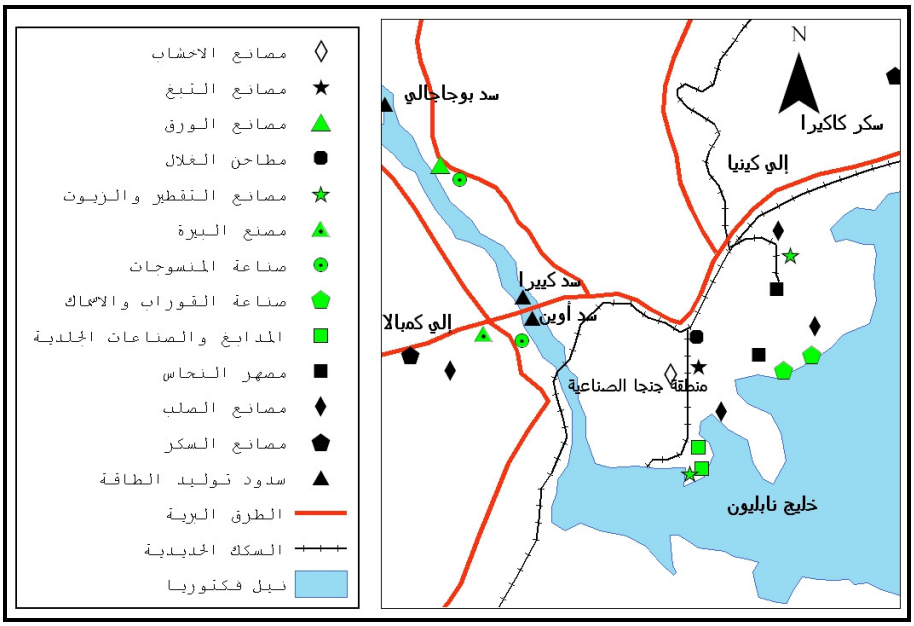

شكل (٥) : المنطقة الصناعية فى مدينة جنجا فى أوغندا ٢٠١٣م.

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادا علي خرائط جوجل الالكترونية و Prichard, 1979, p.152 .

ويضم هذا النمط الاقليم الغربي الذي يضم ١٧,٢% من اجمالي المنشأت الصناعية و١٦,٣% من إجمالي العاملين في الصناعة في أوغندا (Census of Business Establishment, 2010/2011, pp. 53-58). وقد جاء في التحليل بعد الإقليم الشرقي نظرا لأهميه الاقليم الشرقي الذي يضم جنجا المنطقة الصناعية الأولي والأهم في أوغندا. ويضم الإقليم عدة مراكز صناعية لعل أهمها مدينة كاسيسي مركز تعدين النحاس ومدينة هويما التي يوجد بها مصنع أسمنت هويما. فضلا عن تصنيع الشاي والبن وصناعة الطوب والمحاجر.

النمط الثالث – مستويات التنمية الصناعية المنخفضة :

ويتمثل هذا النمط الإقليم الشمالي بواقع ٣٢ قيمة معامل قوة الصناعة و٠,٨ قيمة معامل التوطن الصناعي. وهو معامل يشير إلي ضعف التطور الصناعي في الإقليم مقارنة بالتطور الصناعي في أوغندا بشكل عام. ويضم هذا الإقليم ٨,٣% من إجمالي المنشأت و٤,٧% من إجمالي العمالة الصناعية في أوغندا عام ٢٠١١/٢٠١٠. ويتوطن بهذا الإقليم نفس الصناعات التي تتوطن في الأقاليم السابقة يضاف إليها صناعات طحن الغلال.

وبالتالي، يظهر بوضوح التباين والتفاوت في مستويات التنمية الصناعية في أوغندا بين إقليم القلب أو المركز في كمبالا والإقليم الأوسط، وإقليم الهامش أو الإطار المتمثل في الإقليم الشمالي والاقليم الانتقالي الذي يضم الاقليم الشرقي والاقليم الغربي.

ويمكن تفسير هذا التفاوت والتباين في مستويات التنمية الصناعية في أوغندا من خلال الأسباب التالية.

١- الأسباب التاريخية والاستعمارية.
٢- الأسباب الاقتصادية والتخطيطية.
٣- الأسباب الاجتماعية والسياسية.

١- الأسباب التاريخية والاستعمارية :

في زمن الاستعمار، كانت تخطط شبكة السكك الحديدية والطرق البرية وفقا للنمط الشجري الذي يبدأ من ميناء أو عاصمة أو مدينة كبري ثم يتفرع إلي عدة فروع تجلب الموارد والثروات إلي هذا المركز. وبالتالي، هذا النمط لشبكة السكك الحديدية والطرق البرية يكرس لمفهوم المركز والهامش، والقلب والإطار (Aryeetey-Attoh, 1997, p. 239).

وفي أوغندا، تبدأ شبكة سكة حديد شرق افريقية (أوغندا وكينيا) من ميناء ممبسة إلي العاصمة نيروبي ثم إلي مدينة كيسومو في كينيا ثم إلي تورورو في أوغندا وعند تورورو يتفرع خط السكة الحديد إلي فرعين فرع يتجه ناحية الشمال الغربي إلي جولو ثم إلي باكواش قرب الحدود مع الكنغو. وقد أنشئ هذا الخط بعد الحرب العالمية الثانية. والفرع الآخر أنشئ عام ١٩٣١ ويتجه من تورورو ناحية الغرب والجنوب الغربي حتى كاسيسي مركز تعدين النحاس في أوغندا مارا بجنجا المدينة الصناعية الرئيسية في أوغندا وكمبالا العاصمة (الزوكة، ١٩٨٨، ص ص ١٠٣-١٠٨).

وينقل الخط الأول القطن والتبغ إلي ميناء ممبسة المنفذ البحري الوحيد لأوغندا علي المحيط، في حين ينقل الخط الثاني البن والقطن والنحاس من مناجم كليمبي إلي نفس الميناء. أما شبكة الطرق البرية فهي تأخذ الشكل المركزي والإشعاعي فمن كمبالا يمكنك الوصول إلي كل مدينة أو إلي المدن الرئيسية في أوغندا عبر الطرق البرية مثل طريق كمبالا جنجا، وطريق كمبالا – جولو في الشمال، وطريق كمبالا – ماسندي، وطريق كمبالا – هويما وطريق كمبالا – فورت بورتال في الغرب وطريق كمبالا – ماساكا وطريق كمبالا – مباراارا في الجنوب (الزوكة، ١٩٨٨، ص ١١٠).

وبالتالي، قد ساهم نمط شبكة السكك الحديدية الشجري ونمط شبكة الطرق البرية المركزي في تركز الأنشطة الإنتاجية والخدمية في منطقة جنجا– كمبالا في حين تعاني بقية أنحاء أوغندا من الحرمان والتهميش.

٢– الأسباب الاقتصادية والتخطيطية :

المشكلة الرئيسية في خطط التنمية الاقتصادية في إفريقية خلال الفترة الزمنية من الخمسينيات إلي السبعينيات، هي أنها كانت تركز علي التخطيط القطاعي المتمثل في التخطيط الزراعي والتخطيط الصناعي دون الاهتمام بالتخطيط الإقليمي للأنشطة الاقتصادية (Aryeetey-Attoh, 1997, p. 242).

ويؤكد ذلك تركز المشروعات الصناعية في خطط التنمية الصناعية في أوغندا في الفترة من الخمسينيات وحتي الثمانينات، في الإقليم الأوسط والإقليم الشرقي اللذان يستحوذان علي ٨٨% من إجمالي المشروعات الصناعية بواقع ٥٩٧ مشروعا من إجمالي ٦٧٥مشروعا عام ١٩٥٠. وفي ١٩٦٩ كانت النسبة ٨٦,٨% بواقع ٥٥٧ مشروعا من إجمالي ٦٤٢ مشروعا، ثم أصبحت النسبة ٨٣,٦% بواقع ١٥٩٩مشروعا من إجمالي ١٩١٢ مشروعا عام ١٩٨٩ (فولي، ١٩٩٢، ص ص ٣٤٢–٤٤١). وبالتالي، فإن هناك درجة من الانتشار الجغرافي ولامركزية النشاط الصناعي بدأت منذ ١٩٨٩.

وبناء علي ذلك، فإن إهمال جوانب التخطيط الإقليمي للأنشطة الاقتصادية ومنها قطاع الصناعة التحويلية، قد كان سببا قويا في ظهور أنماط التفاوت بين المركز والهامش وتكدس الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في مراكز معينة وحرمان مناطق أخري. وبالتالي، ظهر في أوغندا قطب تنموي أحادي أو ثنائي هو إقليم كمبالا–جنجا.

ويقف وراء هذا التباين في أنماط التنمية الصناعية في أوغندا، غني هذا الإقليم (كمبالا – جنجا) بالموارد الطبيعية والموارد الاقتصادية مثل القطن والبن والشاي والقصب والأسماك والأخشاب وغيرهم. كما يتوطن في الإقليم محطات توليد الطاقة الكهرومائية في سدود أوين وكيبيرا وبوجاجالي. فضلا عن توافر خدمات النقل البري والسكك الحديدية والنقل البحيري والخدمات الصحية والتعليمية. فهذا الإقليم بمثابة إقليم الهلال الخصيب المحيط ببحيرة فيكتوريا أكبر البحيرات العذبة في إفريقية وإقليم الكثافة الاقتصادية الإنتاجية والكثافة السكانية في قارة إفريقية.

٣- الأسباب الاجتماعية والسياسية :

لعل أهم الأسباب الاجتماعية والسياسية لتفاوت مستويات التنمية الصناعية في أوغندا هي وجود شعب الباجندا في الإقليم الاقتصادي (كمبالا–جنجا). والباجندا هي أكبر ممالك أوغندا وتشمل كل الإقليم الأوسط من أوغندا الآن، ويضم العاصمة الأوغندية كمبالا، ويبلغ عددهم ٦ مليون نسمة يشكلون ١٧% من إجمالي سكان أوغندا.

وللباجندا تاريخ طويل وممتد حيث توحدت مملكة الباجندا في القرن الرابع عشر، واتسعت مملكة بوجندا وتطورت وأصبحت أكبر دولة في شرق افريقية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وأثناء التكالب الاستعماري علي إفريقية، وما تلي ذلك من محاولات فاشلة للاستقلال عن الامبريالية الإنجليزية، أصبحت الباجندا مركزا للمحمية الأوغندية عام ١٨٩٤ واسم أوغندا هو المعني السواحيلي للباجندا.

وأثناء الحكم الانجليزي، تولي العديد من أبناء شعب الباجندا مسئوليات إدارية تابعة للاستعمار. وأصبحت الباجندا المنتج الرئيسي للقطن والبن نتيجة تركز الاستثمارات الزراعية في هذا الإقليم.

وبعد استقلال أوغندا عام ١٩٦٢، ألغيت مملكة الباجندا عام ١٩٦٦ في عهد أوبوتي وفي السنوات التالية في عهد أوبوتي (شمالي) والديكتاتور عيدي أمين (شمالي) وأثناء حكم حركة المقاومة الوطنية منذ تولي موسيفيني(جنوبي) الحكم عام ١٩٨٦ (Rake, 2005, pp. 1195-1198).

ولكن تم استعادة مملكة الباجندا مرة أخري عام ١٩٩٣، وأصبحت للباجندا حكومة ونظام حكم ملكي وحكم ذاتي عن حكومة أوغندا، بناء علي إقرار البرلمان الأوغندي لمشروع تعديل الدستور يسمح بعودة الممالك والحكام التقليدين ويعترف بالحقوق الثقافية للجماعات الإثنية.

وفي عام ٢٠٠٥، تم إقرار تعديل دستوري يسمح بالتعددية الحزبية، وقامت حركة المقاومة الوطنية بعقد مفاوضات مع الباجندا لضمان تأييدها في الانتخابات. وتتمثل هذه المفاوضات في تولي أحد أبناء الباجندا منصب نائب رئيس الجمهورية، وزيادة السلطات المخصصة للأقاليم. وهذا ما

أعتبرته الباجندا خطوة جيدة في اتجاة تطبيق نظام فيدرالي كامل، يسمح لها بممارسة شكلا من أشكال الاستقلال السياسي (أمل، د ت، ص ص ٢٠٠-٢٠٦).

ومن ثم، كان لتركز قبائل الباجندا في إقليم القلب الاقتصادي والإنتاجي في أوغندا، وبما تحمل معها من قوة ونفوذ سياسي واقتصادي لمئات السنين، كان من الأسباب الرئيسية في تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية عامة والتنمية الصناعية خاصة في أوغندا بين إقليم القلب الاقتصادي (كمبالا-جنجا) والهامش والإطار المتمثل في باقي أقاليم أوغندا خاصة الاقليم الشمالي.

رابعا - تخطيط التنمية الصناعية في أوغندا :

صاغت حكومة أوغندا خطة التنمية الصناعية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨. وتأتي هذه الخطة ضمن خطة التنمية القومية لتحقيق التحول الاقتصادي ورفع القدرة التنافسية والوصول بالسكان إلي مستوي الرفاهية. وحددت رؤية هذه الخطة في بناء قطاع صناعي حديث تنافسي، متنامي، متكامل ومرتبط بالاقتصاديات المحلية والإقليمية والعالمية. وتسعي الخطة إلي تحقيق الأهداف التالية:

١. استغلال وتنمية الصناعات التي تعتمد علي الموارد الطبيعية المحلية مثل البترول والأسمنت والأسمدة وتشجيع الصناعات التنافسية التي تعتمد علي الخامات المحلية.
٢. تشجيع الصناعات القائمة علي الخامات الزراعية مثل الصناعات الغذائية وصناعات الجلود والمنتجات الجلدية والمنسوجات والملابس والسكر ومنتجات الألبان ورفع القيمة المضافة للصادرات الزراعية.
٣. التركيز علي الصناعات القائمة علي المعرفة وصناعة الأدوية والصناعات التي تستخدم العلوم والتكنولوجيا والإبداع والابتكار.
٤. الاهتمام بالصناعات الهندسية الرأسمالية مثل أدوات الزراعة ومواد البناء.

كما ترمي الخطة إلي تحقيق المستهدفات الأتية :

١. زيادة مساهمة الصناعة التحويلية إلي إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢٥%.
٢. زيادة مساهمة صادرات الصناعات التحويلية إلي ٣٠% من إجمالي الصادرات.
٣. زيادة القيمة المضافة من الصناعة إلي ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي.
٤. زيادة دليل القدرة التنافسية الصناعية إلي ٤,٢ نقطة (National industrial policy, 2008, p. 8). علما بأن دليل القدرة التنافسية الصناعية الحالي للصين ٤,٨ نقطة في حين بلغ دليل القدرة التنافسية الحالي لأوغندا ٣,٥.

وتضمنت هذه الخطة إنشاء ٢٢ منطقة صناعية جديدة في جميع أقاليم أوغندا (شكل ٦). بهدف توفير فرص العمل وزيادة القيمة المضافة إلي الخامات المحلية. ومن أهم هذه المناطق، منطقة كمبالا الصناعية. التي تقع علي بعد ١١ كم إلي الشرق من كمبالا علي مساحة ٢٢٠٠ أكرا. وقد خصصت أراضي لأكثر من ٢٠٠ مستثمر في هذه المنطقة الصناعية.

وتضم الخطة الشاملة للمنتزة الصناعي والتجاري في كمبالا ملحق (١٤) أربع مستعمرات صناعية industrial estates بإجمالي مساحة ٨٩٦ هكتار. وتتمثل هذه المستعمرات في المستعمرة الشمالية التي تشغل مساحة ١٠٠ هكتار، وهي متخصصة في الصناعات الغذائية. وتضم مساحات للاستخدام التجاري وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. بينما تشغل المستعمرة الصناعية الجنوبية (أ) ١٢٧ هكتار، وهي متخصصة في الصناعات الخفيفة. في حين تشغل المستعمرة الصناعية الجنوبية (ب) ٢٩٤ هكتار، وتضم صناعات متنوعة كالصناعات الخفيفة والصناعات الثقيلة والصناعات الغذائية. وإن كان هناك ملاحظة في تخطيط المستعمرة، وهي وجود الصناعات الثقيلة بجوار الصناعات الغذائية. وبالتالي، يسهل انتقال ملوثات الصناعات الثقيلة إلي الصناعات الغذائية مع اتجاه الرياح السائدة. أما المستعمرة الصناعية الجنوبية (ج) فهي الأكبر مساحة. إذ تشغل مساحة ٣٧٥ هكتار، وخصصت معظم المساحات للصناعات الثقيلة ومساحة صغيرة للصناعات الخفيفة. بالإضافة إلي مساحات للاستخدامات الإدارية والتجارية ومناطق خضراء مفتوحة (Kampala industrial and business park Master plan, 2016).

وتضم المناطق الصناعية الجديدة، منطقة سوروتي الصناعية التي تقع علي بعد ٣٥٠ كم شمال شرق كمبالا علي مساحة ٢١٩ أكرا ، في حين تقع منطقة كاسيسي الصناعية علي بعد ٤٣٠ كم من كمبالا غرب أوغندا علي مساحة ٢١٧ أكرا بالقرب من الحدود مع الكنغو الديمقراطية. وقد خصص الموقع لتشجيع إضافة القيمة للمنتجات الزراعية واستغلال المعادن في الإقليم، بينما تقع منطقة مبارارا الصناعية ذات الصناعات الصغيرة علي مساحة ١٢ أكرا علي بعد ٢٨٠ كم جنوب غرب كمبالا.

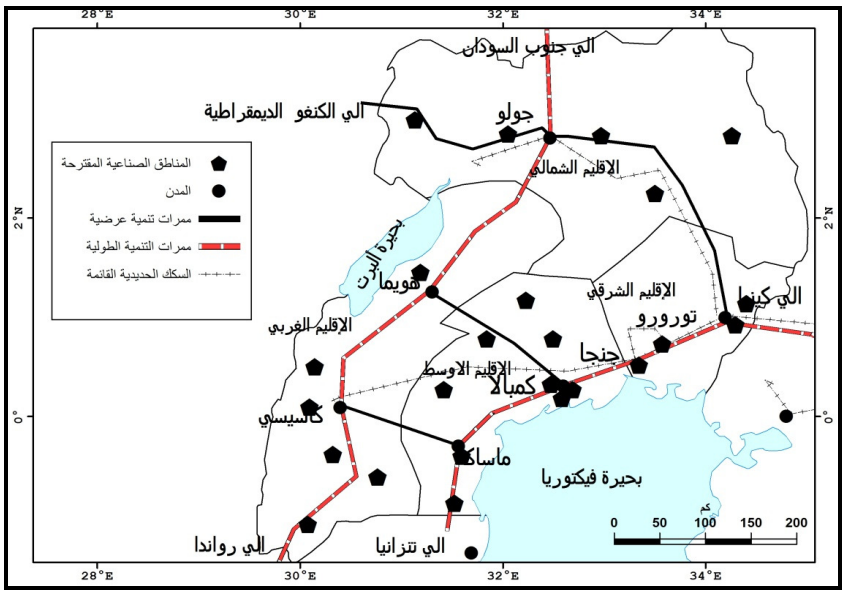

شكل (٦) : توزيع المناطق الصناعية المقترحة فى أوغندا طبقا لاستراتيجية التنمية الصناعية الوطنية ٢٠٠٨-٢٠١٨.

المصدر: بتصرف من الباحث. Uganda Investment Authority, www.ugandainvestment.go.ug

وتقع منطقة مبالي الصناعية علي بعد ٢٥٠ كم شرق كمبالا، في حين تقع منطقة جنجا الصناعية علي بعد ٨٠ كم من كمبالا وعلي مساحة ١٨٢ أكرا، بينما تقع منطقة مورتو شمال شرق أوغندا علي مساحة ٤١٧ أكرا لاستغلال المعادن هناك مثل الذهب والنحاس. كما أن هناك مفاوضات مع السلطات المحلية لتخصيص ٥٠٠ أكرا في جولو كمنطقة صناعية تقع علي بعد ٣٥٠كم شمال كمبالا. كما تم تخصيص ١٥٠ أكرا كمنطقة صناعية في كاباروك وكينجوجو في غرب أوغندا.

ومن المخطط في ٢٠١٢/٢٠١١ تخصيص منطقة صناعية متخصصة في الصناعات البترولية علي مساحة ٥٠٠ أكرا في هويما في منطقة ماسندي. وتخصيص منطقة صناعية أخري متخصصة في صناعات دباغة الجلود علي مساحة ٣٠ أكرا شرقي أوغندا (Uganda Investment Authority, 2014).

ويلاحظ علي التوزيع الجغرافي لهذه المناطق الصناعية أنها تنتشر في كل أقاليم أوغندا في الإقليم الأوسط والإقليم الغربي والشرقي والإقليم الشمالي، غير أن الإقليم الأوسط لازال يستحوذ علي عدد كبير من المناطق الصناعية حيث يوجد به نحو ٩ مناطق صناعية من إجمالي ٢٢ منطقة صناعية في أوغندا. وتتفاوت مساحات المناطق الصناعية بين المساحات الصغيرة التي لا تتعدي ١٥ أكرا والمساحات الكبيرة التي تبلغ ٢٢٠٠ أكرا. كما أنها تتباين في درجة التخصص والتنوع الصناعي.

فتوجد المناطق المتنوعة صناعيا التي تقع في كمبالا والمناطق المتخصصة صناعيا مثل مستعمرة دباغة الجلود ومستعمرة تكرير البترول. كما تعتمد معظم وربما جميع المناطق الصناعية اعتمادا كبيرا علي استغلال وتصنيع المواد الخام المحلية.

خامسا – مقومات ومعوقات التنمية الصناعية في أوغندا :

وتتمثل أهم مقومات التنمية الصناعية في أوغندا في التالي:

١) توافر المواد الخام المتنوعة.
٢) إمكانات الطاقة الكهرومائية.
٣) إمكانات السوق المحلي والإقليمي.
٤) موارد المياه الوفيرة.
٥) حوافز الاستثمار الصناعي.

١) توافر المواد الخام :

أ- الثروة الغابية :

تغطي مساحات الغابات ٤,٩ مليون هكتار أي ما يعادل ٢٤% من مساحة أوغندا. وتدعم الغابات اقتصاديا قطاعات متعددة منها الصناعات التحويلية بأنواعها المختلفة مثل صناعة الأثاث والأخشاب المنشورة ولب الخشب والورق وهي أيضا مصدر هام وحيوي للوقود في الدول التي تعاني نقصا في البترول والغاز الطبيعي والفحم مثل أوغندا. ورغم ذلك إلا أن قطاع الغابات لا يساهم إلا بنحو ٣,٦% من إجمالي الناتج المحلي في أوغندا عام ٢٠٠٧.

وقد بلغ إنتاج أوغندا من الأخشاب ٤٢,٩ مليون طن عام ٢٠١٢. يشكل الوقود التقليدي في الاستخدامات المنزلية والتجارية والصناعية ٧١,٤% من إجمالي إنتاج الأخشاب، في حين يمثل الفحم النباتي ٢٢,٨% من إجمالي إنتاج الأخشاب. وبالتالي استخدام الأخشاب في الوقود والوقود التقليدي يمثل ٩٥% تقريبا من إجمالي إنتاج الأخشاب. بينما يستخدم فقط ٥% في الصناعة وإنشاء أعمدة الإنارة (Statistical Abstract, 2013, p. 90).

وتتمتع أوغندا بإنتاجية عالية للهكتار من الأخشاب حيث ينتج الهكتار ٢٠–٣٥ م٣ سنويا من الأخشاب المنشورة. في حين كانت إنتاجية الهكتار في استراليا ١٥ م٣، وفي جنوب افريقية وتنزانيا ١٤ م٣ سنويا. كما أن تكاليف استزراع الغابات في أوغندا أقل من تكاليف استزراعها في دول إقليم شرق افريقية الأخري حيث بلغ متوسط التكاليف ١,٢ مليون شلن للهكتار (National industrial

policy, 2008, p. 8) ومن ثم، هناك كميات كبيرة من الأخشاب تستخدم كوقود تقليدي، يمكن الاستفادة منها في صناعات الأخشاب والأثاث والورق، إذا دخل البترول والغاز مرحلة الإنتاج التجاري. فأوغندا لديها مساحات كبيرة من الغابات في شرق وجنوب وغرب البلاد.

ب- الثروة السمكية :

لازال قطاع الصيد يمثل ثاني أكبر القطاعات الاقتصادية التي تدر عائدا كبيرا حيث بلغت صادرات الأسماك ١٢٤ مليون دولار عام ٢٠٠٨. وبلغت الاستثمارات في هذا القطاع ٢٠٠ مليون دولار، ويستوعب ٧٠٠ ألف عامل. فضلا عن ٥٠٠٠ عامل يعملون في تصنيع الأسماك. وتصدر أوغندا ٢٨ ألف طن من الأسماك من نوع السمك الفلية، ويتجه نحو ٧٥% من صادرات الأسماك إلي أوربا خصوصا فرنسا وبلجيكا وهولندا، وتأتي أوغندا في المرتبة العاشرة افريقيا في تصدير الأسماك.

وتمتلك أوغندا ١٦٠ بحيرة عذبة، حيث تشكل المسطحات المائية في أوغندا من بحيرات وأنهار ومستنقعات ١٧% من مساحة أوغندا. وقد بلغ إنتاج أوغندا من الأسماك ٤٠٣ ألف طن عام ٢٠١٢، يأتي معظم الإنتاج من بحيرة فيكتوريا التي تستحوذ علي ٤٥% من إجمالي إنتاج الأسماك في أوغندا. في حين تستحوذ بحيرة ألبرت علي ٣٧% من إجمالي إنتاج الأسماك في أوغندا (شكل ٧).

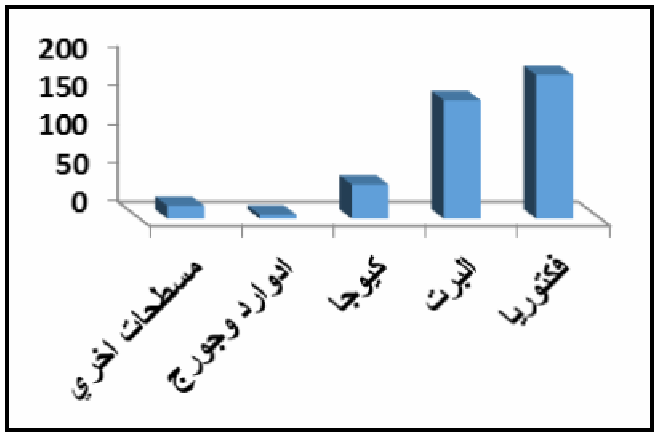

شكل (٧) : إنتاج الأسماك فى أوغندا حسب المسطحات المائية عام ٢٠١٢م (بالألف طن).

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادا علي ملحق (٥).

وبالتالي، تنتج بحيرات أوغندا أضعاف الإنتاج السمكي في بحيرة ناصر في مصر ومنطقة السدود والمستنقعات في جنوب السودان.

ويوجد في أوغندا ٩ مصانع عاملة لتصنيع الأسماك، تقوم بتصدير ٢٨ ألف طن، في حين تستهلك أوغندا ٥٠% من إنتاج الأسماك في شكل أسماك طازجة غير مصنعة (Uganda Investment) Authority web site. بينما تنتج ٩٥ ألف طن عن طريق المزارع السمكية أي ما يعادل ٢٣,٦% من إجمالي إنتاج الأسماك في أوغندا عام ٢٠١٢. وبالتالي توجد كميات كبيرة من الأسماك لا تدخل التصنيع، ويمكن تصنيعها في كمبالا وماسكا وجنجا علي بحيرة فكتوريا وهويما وماسيندي بالقرب من بحيرة ألبرت.

ج- الثروة الحيوانية :

يشكل إقليم الحشائش في أوغندا نحو ٥١,١٥٢ كم٢. وهذا يمثل ٢١,٢% من إجمالي مساحة أوغندا. وبالتالي، فإن أكثر من خمس مساحة أوغندا مراع غنية بالغذاء والأعلاف الطبيعية اللازمة للثروة الحيوانية.

وتمتلك أوغندا ١١,٤ مليون رأس من الماشية التي يتركز معظمها في الإقليم الشمالي، ويستحوذ هذا الإقليم علي ٣٤,٣% من إجمالي أعداد الماشية في أوغندا، يليه الإقليم الغربي ثم الشرقي فالأوسط. بينما يقدر أعداد الأغنام بنحو ٣,٤ مليون رأس عام ٢٠٠٨ يتركز ٦٦% من إجمالي أعدادها في الإقليم الشمالي ونحو ١٦ % في الإقليم الغربي. ويقدر أعداد الماعز بـ ١٢,٣ مليون رأس، يتركز ٤٧,٤% من إجمالي أعدادها في الإقليم الشمالي أيضا، في حين يتركز ٢٨% منها في الإقليم الغربي ملحق (٦).

ويقدر عدد الخنازير في أوغندا بنحو ٣,٢ مليون رأس، يستحوذ الإقليم الأوسط علي ٤١% من إجمالي عدد الخنازير (Statistical Abstract, 2013, pp. 145-146). حيث تقع العاصمة ومدينة عنتيبي. وبالتالي، يرتبط هذا الحيوان بالأقاليم الحضرية حيث يزداد الاستهلاك لها لانتشار الديانة المسيحية. كما أنه حيوان غابات وليس حيوان مراعي.

ولا تتناسب أعداد الثروة الحيوانية في أوغندا مع مساحات المراعي الكبيرة. ويرجع ذلك بالأساس إلي المشكلات البيئية المرتبطة بانتشار ذبابة التسي تسي في الأجزاء الغربية والجنوبية من أوغندا (السعيد، ٢٠٠٠، ص ٢٠٢). كما يعود كذلك إلي التركيبة القبلية التي تفضل الزراعة علي الرعي. فالباجندا شعب من الزراع المستقرين الناجحين في مشروعاتهم الزراعية. وكذلك الحال لشعوب البانتو الأخرى (عوض، ١٩٦٥، ص ص ٩٣-٩٥).

ويرتبط بالثروة الحيوانية فرص الاستثمار في مجال صناعات اللحوم والألبان ومنتجاتها وصناعة الأصواف والموهير وصناعة الجلود والمنتجات الجلدية. وغيرها من الصناعات المرتبطة

بالثروة الحيوانية والتي لم تستغل الاستغلال الأنسب خصوصا في الاقليم الشمالي الذي يضم ممر سوروتي – ليرا – جولو.

د- الثروة المعدنية :

تتمتع أوغندا بتعدين بعض المعادن الهامة مثل النحاس والفوسفات والحجر الجيري والذهب، وإن كانت لم تمسح جيولوجيا بالكامل.

ولعل أهم المعادن في أوغندا هو معدن النحاس الذي يوجد في غرب أوغندا في مناجم كليمبي في وادي ضيق أسفل المنحدرات الشرقية لجبال رونزوري . واكتشف هذا المعدن عام ١٩٠٦ ، وقد تم تأكيد الاكتشاف بواسطة شركة كندية. ولم يبدأ التعدين الفعلي إلا في عام ١٩٥٦ . إذ تعدي الإنتاج المليون طن سنويا. وينقل الخام لمسافة ٢٦٦ ميل بواسطة السكك الحديدية إلي مصهر جنجا. ومن هناك يرسل النحاس المكرر إلي ميناء ممبسة في كينيا للتصدير (O'Connor, 1967, pp. 145-147). ولم تتوفر لدينا بيانات حديثة عن إنتاج النحاس.

ويتركز الفوسفات في منطقة تورورو في شرقي أوغندا. وقد تم اكتشافه عام ١٩٥٠ ، وفي عام ١٩٦٣ تم استغلاله صناعيا في مصنع صغير لسوبر فوسفات في تورورو الذي ينتج فقط ١٠ ألاف طن سنويا عام ١٩٦٤ (O'Connor, 1967, pp. 150-151) ولا تتوفر بيانات أيضا عن هذا المصنع في الوقت الحالي.

وتنتج أوغندا كميات من الحجر الجيري والكاولين. إذ تنتج ٩٠٠ ألف طن من الأول و٤٢ ألف طن من الثاني عام ٢٠١٢. وهي مواد خام تدخل في صناعة الأسمنت والسيراميك وخصوصا صناعة الأسمنت المتوطنة في تورورو في شرقي أوغندا وفي هويما في غربي البلاد. كما تنتج أوغندا كميات متواضعة من الكوبالت والذهب والأملاح (Statistical Abstract, 2013, p. 158).

وتظهر الاكتشافات الجديدة، إنه يوجد احتياطي يقدر بـ ٢٠٠ مليون طن من خام الحديد في مقاطعة كيبالي في أقصي جنوبي غربي أوغندا، وفي مقاطعة كانونجو بالقرب من المقاطعة السابقة وعلي الحدود مع الكنغو الديمقراطية (Second National Development plan, 2015, P. 56). وبالتالي تبشر هذه الاكتشافات مع اكتشافات البترول والغاز، بإمكانية قيام صناعة حقيقية للحديد والصلب في مدن جنجا وكمبالا وماساكا في أوغندا (شكل ١٧).

هـ– الموارد الزراعية :

يعتبر الإنتاج الزراعي هو العمود الفقري لاقتصاد أوغندا. إذ يساهم بنحو ٢٢% من إجمالي الناتج المحلي، ويستوعب ٦٦% من إجمالي القوي العاملة، ويساهم بنحو ٤٠% من إجمالي الصادرات الأوغندية عام ٢٠١٢ (Statistical Abstract, 2013, p. 38). وتشكل الأراضي الصالحة للزراعة في أوغندا نحو ٢١% من إجمالي مساحتها.

ويتنوع الإنتاجي الزراعي في أوغندا بين المحاصيل الغذائية التقليدية مثل الكسافا والموز بأنواعه الثلاثة والبطاطا الحلوة والشعير والذرة، والمحاصيل النقدية مثل البن والكاكاو والشاي والقطن والقصب والتبغ. ويحيط ببحيرة فيكتوريا من ناحية الشمال والغرب إقليم إنتاجي يمتد لمسافة ٢٥٠ كم تتركز فيه أهم الحاصلات الغذائية والنقدية في أوغندا.

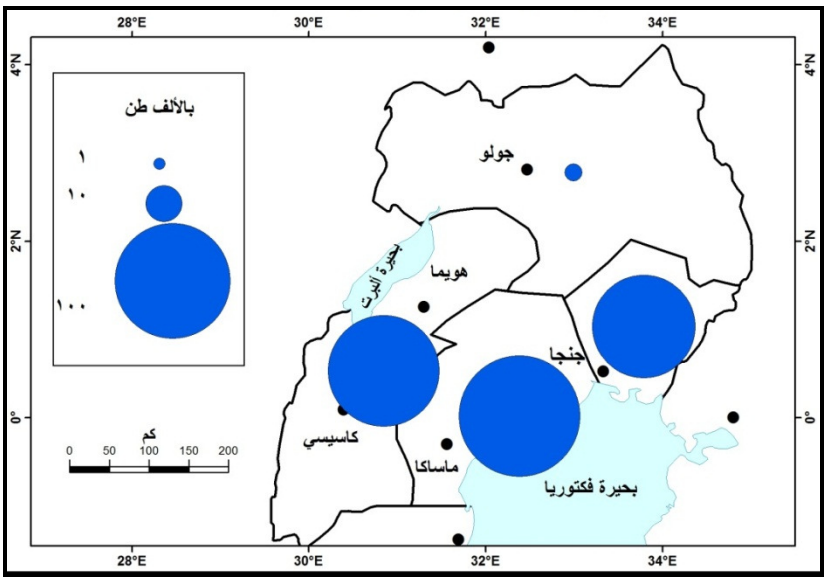

شكل (٨) : التوزيع الجغرافى لإنتاج البن فى أوغندا عام ٢٠٠٨–٢٠٠٩.

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادا علي ملحق (٧).

وتتمتع أوغندا بإنتاج وفير من البن. إذ تنتج ٢٨٥ ألف طن من البن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (شكل ٨ وملحق ٧). منها ٨٨ ألف طن بن قديم ويتركز إنتاجه في الإقليم الشرقي والغربي، وبن روبستا قديم بواقع ١٥٥ ألف طن، ويتوطن إنتاجه في الإقليم الأوسط والغربي. بينما تنتج البن العربي بواقع ٨ ألاف طن سنويا، ويوجد في الإقليم الغربي بدرجة كبيرة. بينما يوجد نوع ثالث للبن هو بن كلونال

الذي يبلغ إنتاجه ٣٢ ألف طن، ويأتي معظمه من الإقليم الأوسط (Uganda Census of Agriculture, 2008/ 2009, pp. 66-69).

كما تحظي أوغندا بإنتاج بعض المحاصيل الزيتية. إذ تنتج ٢٤٤ ألف طن من الفول السوداني الذي يتركز إنتاجه في الإقليم الشمالي والشرقي، بينما تنتج ١٠١ ألف طن من السمسم الذي يتوطن معظم إنتاجه في الإقليم الشمالي، في حين بلغ إنتاجها من الفول الصويا ٢٣ ألف طن، ويأتي معظم إنتاجه من الإقليم الشمالي (Uganda Census of Agriculture , 2008/ 2009, pp. 81-84).

وبلغ إنتاج أوغندا من الشاي ٥١ ألف طن عام ٢٠١٢ ملحق (١٦)، في حين بلغ إنتاجها من التبغ ٣٠ ألف طن، بينما بلغ إنتاجها من القطن ٢٥٤ ألف بالة (Statistical Abstract, 2013, p. 38).

ويأتي القطن بعد البن والشاي في هيكل الصادرات الأوغندية. ويتركز إنتاجه في أيدي صغار المزراعين الذين يمتلكون نصف هكتار فأقل. وهو مصدر دخل لـ ٢٥٠ ألف أسرة منخفضة الدخل. وقد أثرت الاضطرابات السياسية علي إنتاج القطن في أوغندا. إذ كان إنتاج القطن في أوغندا ٧٨ ألف طن عام ١٩٧٢ انخفض إلي ١٤ ألف طن عام ١٩٧٦ ثم إلي ألفين طن عام ١٩٨٧. وبسبب الإصلاحات الاقتصادية وارتفاع سعر القطن خلال التسعينيات وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ارتفع الإنتاج حتى بلغ ٢٤ ألف طن عام ٢٠٠٦.

ويرجع انخفاض إنتاج القطن في المنطقة الوسطي في أوغندا التي كانت تستحوذ علي نصف إنتاج القطن إلي إحلال مساحات كبيرة كانت مخصصة لزراعة القطن إلي مساحات مزروعة بالبن والموز والمحاصيل الغذائية الأخرى. بينما ظلت زراعة القطن في الإقليم الشمالي والإقليم الشرقي كما هي (Baffes, 2009, pp. 65-74). وقد أثر تراجع إنتاج القطن في أوغندا تأثيرا سلبيا علي صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في مصانع جنجا.

أما قصب السكر، فتنتج أوغندا ٣,٣ مليون طن عام ٢٠١٢ (ملحق ١٧)، في حين يوجد ثلاثة مصانع لإنتاج السكر في أوغندا هي: مصنع كاكيرا في جنجا، ومصنع لوجازي بين كمبالا وجنجا، ومصنع كينيارا في ماسيندي، ومصانع أخري صغيرة مثل مصنع راكاي في جنوب ماساكا. وتنتج هذه المصانع مجتمعة ٣٥٠ ألف طن من السكر أهمها مصنع كاكيرا.

ويعتمد كل مصنع علي مزرعة مخصصة لإنتاج القصب. فضلا عن المنتجين من خارج المزراع. وتنتج مستعمرة كاكيرا ٥٨٠ ألف طن قصب من مساحة تبلغ ٤٩٩١ هكتار وبمتوسط إنتاجية ١١٦,٢ طن للهكتار، بينما يوفر المنتجين خارج مستعمرة القصب ٨٤٠ ألف طن من مساحة ١١٤٢٠ هكتار بمتوسط إنتاجية ٧٣,٦ طن للهكتار. في حين تنتج مستعمرة كينيارا في ماسيندي ٤٥٥ ألف طن قصب بمتوسط إنتاجية ٧٢,٨ طن للهكتار من مساحة ٥٩٣٣ هكتار ويوفر المنتجين

من خارج المستعمرة ٤١٦ ألف طن من مساحة ٦٣٣٧ هكتار. ولا تعمل المعاصر في شهور يوليو وأغسطس وأكتوبر ونوفمبر؛ بسبب عدم نضج القصب وأعمال الصيانة بالمصانع. وتنتج سكول لوجازي ٤٣١ ألف طن من مساحة ٦٧٩٦ هكتار بمتوسط إنتاجية ٦٣ طن للهكتار، ويوفر المنتجين خارج المستعمرة ٧٦ ألف طن من ١٣٠٣ هكتار، بمتوسط إنتاجية ٥٤ طن للهكتار (USCTA Annual Report, 2011, pp. 25-26).

وبناء علي ذلك، يمكن للإنتاج الزراعي في أوغندا أن يوفر المواد الخام لعدد من الصناعات التحويلية كصناعة الزيوت النباتية في ليرا وجولو وماسيندي، وصناعة الغزل والنسيج في جنجا وكمبالا وجولو، وصناعة السكر في جنجا وماسيندي وماساكا، والبن في جنجا وماساكا وكمبالا وكاسيسي، والشاي في مبارارا وكاسيسي وكمبالا وجنجا (شكل ١٧) وغيرها من الصناعات التي تقوم علي المنتجات والمحاصيل الزراعية.

و- الموارد البترولية :

تفتقر أوغندا إلي مصادر الطاقة المتمثلة في الفحم والبترول والغاز الطبيعي، ولكنها غنية بإمكانات توليد الطاقة الكهرومائية. وفي الوقت الحالي وحتى كتابة هذا البحث لا يوجد إنتاج تجاري للبترول والغاز، ولكن يقدر إجمالي الاحتياطي من النفط ٦,٥ بليون برميل و١٠٠ بليون قدم مكعب من الغاز في أقل من ٢٠% من شواطئ بحيرة ألبرت (Second National Development Plan, 2015, p. 57).

ويوجد في غرب أوغندا خمس مربعات للاكتشافات البترولية مربع ١ الذي يقع في حوض باكواش، ومربع ٢ في شمال حوض ألبرت، ومربع ٣ بأقسامه الأربعة يقع في حوض السميلكي، ومربع ٤ بقسميه يقع في حوض ادوارد وجورج، ومربع ٥ في حوض نيل ألبرت (Kiiza, et al., 2011, p. 186) (شكل ١٦). وتستحوذ شركة توتال علي ثلث الامتيازات لأربعة مربعات في حوض بحيرة ألبرت (Ministry of Energy and Mineral Development, 2011, p. 48).

وتحتاج هذه الاكتشافات إلي بنية أساسية قوية تتمثل في خطوط الأنابيب بطول ١٢١٠ كم ومعمل لتكرير البترول. ومن المتوقع أن يقع هذا المعمل في هويما في غرب أوغندا. كما يمكن أن يصدر البترول عن طريق ميناء ممبسة أقرب الموانئ من أوغندا (Ministry of Energy and Mineral Development, 2011, p. 49).

وبناء علي ذلك، يمكن للاكتشافات البترولية أن تحدث تغييرا في المركب الصناعي الأوغندي بحيث تسود الصناعات البترولية والصناعات الكيماوية ويعزز صناعة الحديد والصلب في جنجا وماساكا ويدعم صناعة الأسمدة في تورورو، والأسمنت في تورورو وهويما.

٢) إمكانات الطاقة :

تنتج أوغندا ١٧,١ مليون طن من الطاقة الكلية، وتشكل أخشاب الوقود والفحم النباتي ٨٩,٦% من إجمالي الطاقة، في حين تمثل المنتجات البترولية ٩,١% وهي مستوردة، والكهرباء ١,٣% من إجمالي الطاقة الكلية عام ٢٠١١. بينما تستهلك أوغندا ١١,٣ مليون طن من الطاقة الكلية منها ٦٦,٩% للقطاع السكني و ١٣,٨% للقطاع التجاري و ١٢,١% للقطاع الصناعي و ٦,٦% للنقل والمواصلات.

وتنتج ٢٢٢ ألف طن مكافئ البترول من الكهرباء ، يأتي نحو ٧٠ % من الكهرباء من السدود أي طاقة كهرومائية، في حين تستهلك ١٤٨ الف طن مكافئ البترول، و يعتبر القطاع الصناعي أكبر مستهلك للكهرباء بنسبة ٦٤,٧% من إجمالي الكهرباء المنتجة عام ٢٠١١ (Ministry of Energy and Mineral Development, 2011, p. 44). رغم إنتاج الطاقة يغطي استهلاكها، إلا أن الإمدادات بالكهرباء للقطاع الصناعي غير منتظمة. إذ يقدر أن ٧٧% من الشركات الصناعية الكبيرة ونحو ٤٤% من المشرعات المتوسطة و ١٦% من المشروعات الصغيرة تمتلك مولدات لتوليد الكهرباء لمواجهة الانقطاع المتكرر للكهرباء. كما أن تكلفة الكهرباء من المولدات ٠,٢٤ سنت/ك.و.س مقارنة بتكلفة الكهرباء من الشبكة القومية التي تقدر بنحو ٠,٦٧ سنت/ك.و.س. وبالتالي الدول الحبيسة مثل أوغندا التي تستورد البترول والديزل، فإن امتلاك المولدات الخاصة لم يكن الحل الأفضل لمواجهة أزمة الطاقة في أوغندا (Ministry of tourism, trade and industry, et al., 2007, p. 78).

وتتمتع أوغندا بإمكانات كبيرة من الطاقة الكهرومائية تصل إلي أكثر من ٢٠٠٠ ميجاوات تتمثل في مشروعات أيوجو وكروما ميرشيزون وكالا جالا (شكل ٩ وملحق ١٨). وتتركز مشروعات الطاقة الكهرومائية في قطاع نيل فيكتوريا بين مخرج بحيرة فيكتوريا وبحيرة كيوجا، وفي القطاع الممتد بين كيوجا وبحيرة ألبرت، حيث يتميز هذا القطاع بكثرة الشلالات مثل شلالات ريبون وبوجا جالي وميرشيزون و كثرة الجنادل والصخور التي تعترض مجري النيل مثل جنادل كروما بين كيوجا وألبرت (عوض، ١٩٥٦، ص ص ٣٨-٤٩). وبالتالي، تعد هذه المواقع مناسبة من ناحية الجغرافية الطبيعية لإنشاء هذه المشروعات المائية الكبيرة.

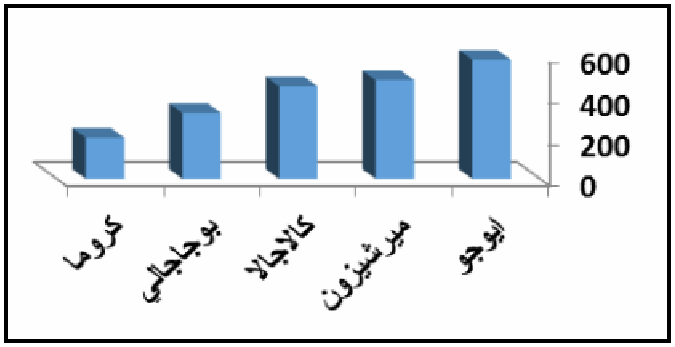

شكل (٩) : امكانات الطاقة الكهرومائية فى أوغندا (ميجاوات).

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادا علي ملحق (٩).

وتساهم هذه الإمكانات الكبيرة من توليد الطاقة الكهرومائية في إمداد الصناعة الموجودة بالفعل والمشروعات الصناعية الجديدة بالطاقة اللازمة للعمليات الصناعية خصوصا في جنجا وماسيندي.

٣) إمكانات السوق المحلي والإقليمي :

تتمتع أوغندا بسوق محلي كبير ومتزايد ومتسارع النمو. إذ يبلغ عدد سكانها ٣٥,٦ مليون نسمة عام ٢٠١٢. في حين لم يكن يتعدي عدد السكان نحو ٢,٤ مليون نسمة عام ١٩١١. ومن ثم، فقد تضاعف عدد سكان أوغندا ١٥ مرة خلال مائة سنة؛ وذلك بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في أوغندا التي تصل إلي ٣,٣% عام ٢٠١٢ ، لتسجل أعلي معدلات النمو السكاني في أفريقية (شكل ١٠ وملحق ١٠).

ويتركز سكان أوغندا في الإقليم الشرقي الذي يستحوذ علي ٨,٦ مليون نسمة بنسبة ٢٦,٢% من إجمالي سكان أوغندا. ويضم هذا الإقليم أهم المراكز الصناعية في أوغندا وهي: مدن جنجا وتورورو ومبالي، بينما يضم الإقليم الأوسط ٨,٤ مليون نسمة ٢٥,٧% من إجمالي سكان أوغندا، وهو يضم العاصمة كمبالا التي يقع بها معظم الصناعات الخدمية والصناعات الموجهة بفعل عامل السوق. ويضم الإقليم الغربي ٢٥% من إجمالي السكان. في حين يضم الإقليم الشمالي ٢٣% من إجمالي السكان، في تقارب ملحوظ وواضح في التوزيع الإقليمي للسكان في أوغندا عام ٢٠١١ (شكل ١١).

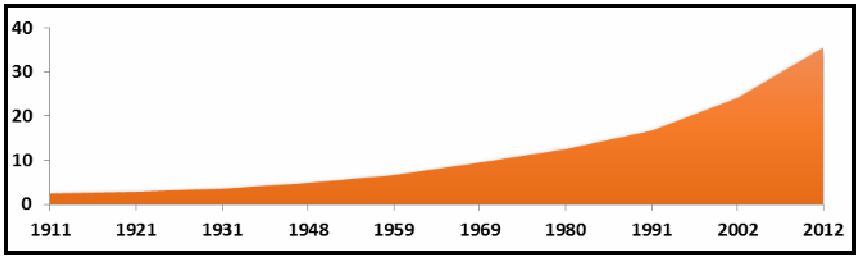

شكل (١٠) : تطور عدد السكان فى أوغندا فى الفترة ١٩١١-٢٠١٢ (بالمليون نسمة).

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادا علي ملحق (١٠).

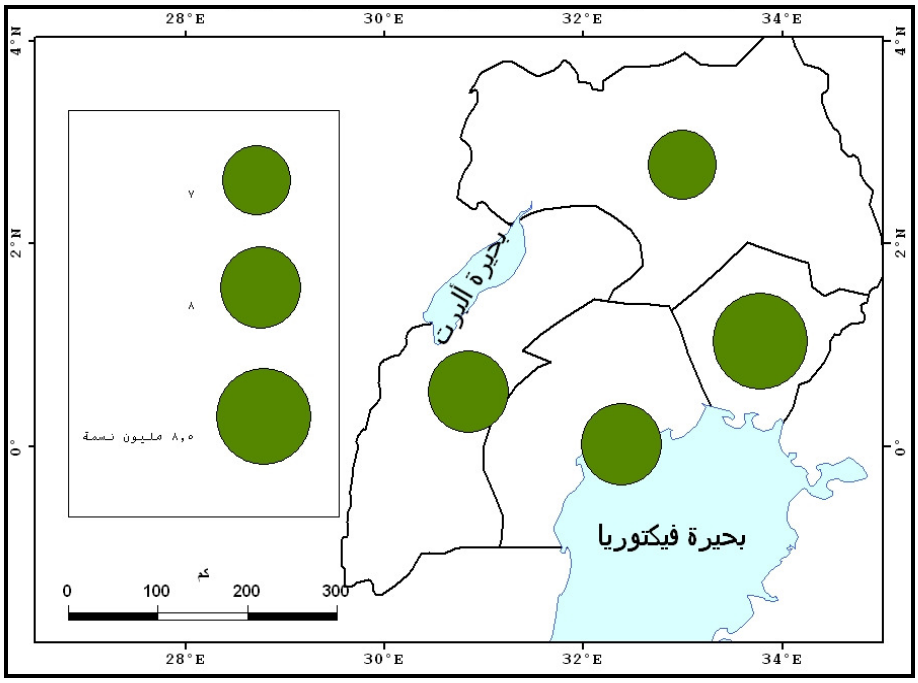

شكل (١١) : التوزيع الجغرافى لسكان أوغندا حسب الأقاليم الرئيسية عام ٢٠١١م.

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادا علي ملحق (١١).

وعلي الرغم من السوق الكبير لأوغندا من حيث حجم السكان، إلا أن السوق يتضاءل حسب مستويات الدخل. ويعبر عن ذلك مستويات الفقر التي بلغت أقصاها في الإقليم الشمالي حيث يعيش ٤٦% من إجمالي سكان الإقليم تحت خط الفقر. في حين تراوحت النسبة بين ٢٠-٢٥% من إجمالي سكان الإقليم الشرقي والإقليم الغربي. بينما كانت نسبة الإقليم الأوسط ١٠% عام ٢٠١٠

(شكل ١٢). وبالتالي الإقليم الأوسط هو أقل الأقاليم في أوغندا من حيث مستويات الفقر. ويوجد هناك علاقة ارتباط عكسية بلغت قيمتها -٠,٩ بين متغير مستويات التنمية الصناعية في أوغندا ومتغير مستويات الفقر. فكلما ازدادت مستويات التنمية الصناعية قلت مستويات الفقر. مما يؤكد مما لا يدع مجالا للشك أن التنمية الصناعية تعد إستراتيجية فعالة وجادة لتخيف حدة الفقر في الدول الإفريقية.

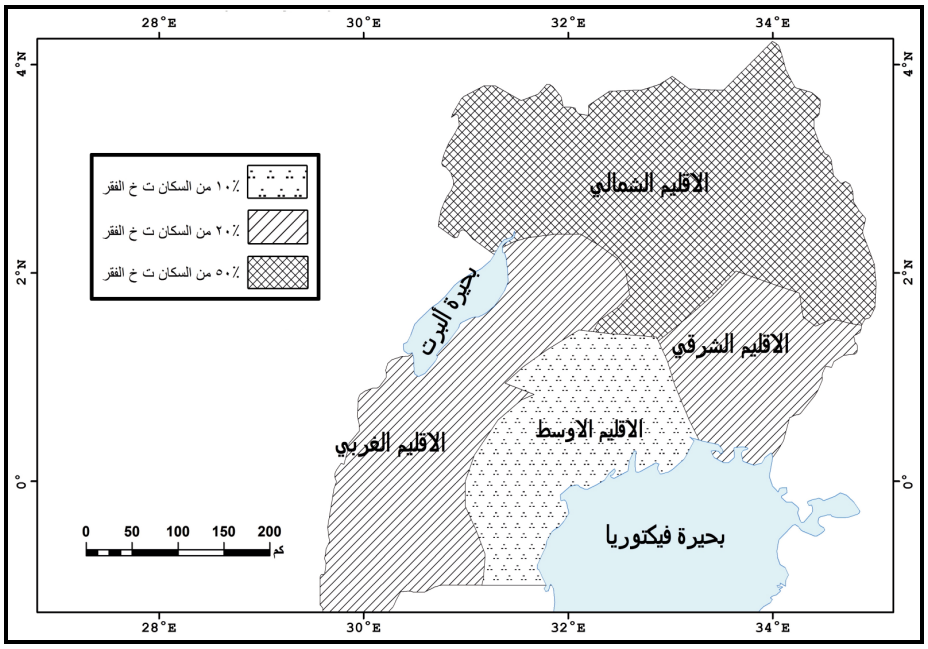

شكل (١٢) : مستويات الفقر فى أوغندا حسب الأقاليم الجغرافية عام ٢٠١٠م.

Source: Statistical Abstract, 2013, p. 28.

وتحظي أوغندا بسوق إقليمي أيضا كبير. إذ يبلغ حجمه ١٩١,٢ مليون نسمة عام ٢٠١٢. ويضم دول الكنغو الديمقراطية وتنزانيا وكينيا ورواندا وبوروندي وجنوب السودان (شكل ١٣). يضاف إلي ذلك، سوق الكوميسا وهو تجمع لدول شرقي وجنوبي افريقية الذي يضم عددا كبيرا من الدول يتجاوز ٢٠ دولة. ومن ثم، يمكن لأوغندا أن تستثمر موقعها المتوسط بين دول هضبة البحيرات ودول شرق افريقية في تسويق منتجاتها إلي هذه الدول خاصة وأن مستويات التنمية الصناعية في هذه الدول منخفضة.

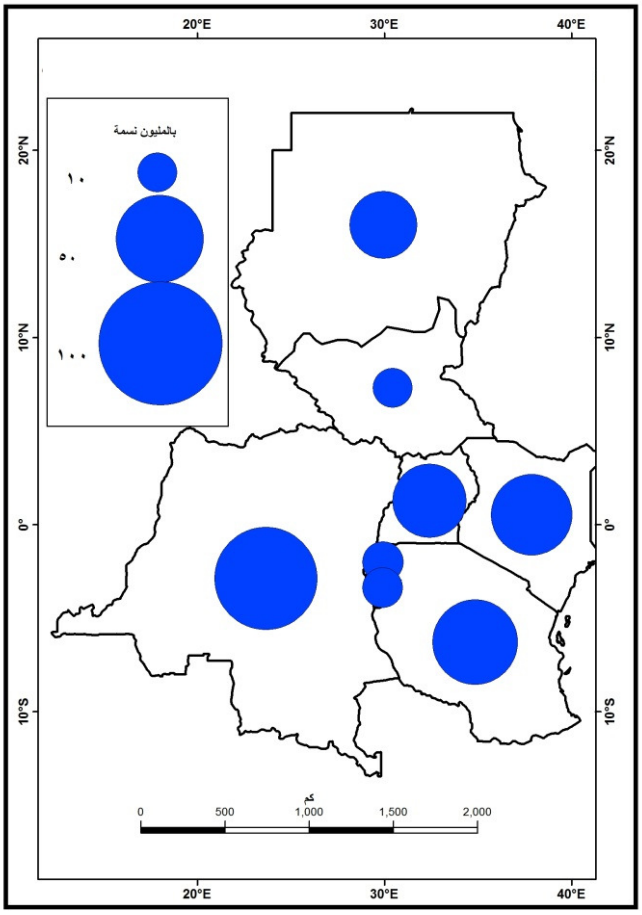

شكل (١٣) : التوزيع الجغرافى لحجم سكان الدول المجاورة لأوغندا عام ٢٠١٢م.

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادا علي بيانات Population Data Sheet, 2013

٤) موارد المياه :

تمتلك أوغندا كميات كبيرة من موارد المياه سواء مياه أمطار أو أنهار أو مياه جوفية. فهي تحظي بوفرة مائية. إذ يبلغ معدلات التساقط في أوغندا ١١٨٠ ملم سنويا حيث تسقط أمطار طول العام مع قمتين في أبريل وأكتوبر. ويوجد في أوغندا عدد كبير من البحيرات العذبة والأنهار والمسيلات والمستنقعات. فالمياه تزداد لدرجة المستنقعات، وتقدر المياه المتجددة بـ ٦٦ مليار م٣، في حين يبلغ مخزون المياه الجوفية ٢٩ مليار م٣. وعلي الرغم من المياه المتوفرة بشكل دائم في أوغندا، إلا أنها شهدت ثمان موجات جفاف عام ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٢، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨ خصوصا في الإقليم الشمالي من أوغندا.

وبلغت نسبة المسحوب من المياه إلي إجمالي المياه المتجددة في أوغندا ٠,٥%. وبالتالي، هناك فائض مائي كبير في أوغندا. وبينما تستهلك الصناعة نحو ١٦,٧% من إجمالي المياه المسحوبة، تستهلك الزراعة والاستخدامات المدنية الأخرى ٤٠% و ٤٣,٣% علي الترتيب (Africa Water Atlas, 2009, p. 214).

ومن ثم، يمكن أن يساهم توافر المياه في أوغندا بفائض كبير في تنمية المشروعات الصناعية التي تتطلب كميات كبيرة من المياه مثل صناعة الورق في جنجا (ملحق ٢١) وصناعة المشروبات خصوصا صناعات المياه الغازية والمعدنية في كمبالا.

٥) حوافز الاستثمار الصناعي :

تقدم الحكومة الأوغندية المتمثلة في هيئة الاستثمار الأوغندية مجموعة من الحوافز لتشجيع الاستثمار الصناعي ومنها: إعفاءات الضرائب والرسوم علي الآلات والمصانع المستوردة، وإعفاءات علي الأمتعة الشخصية والسيارات لكل المستثمرين والوافدين إلي أوغندا، وإعفاءات الرسوم المفروضة علي المدخلات الصناعية، وإعفاءات رسوم الطوابع والدمغات، وإعفاءات ضريبية علي الصادرات ذات القيمة المضافة. وبلغت فترة الإعفاءات الضريبية ١٠ سنوات (Uganda investment Authority, 2015).

ويظهر أن هذه الحوافز غير كافية لجذب الاستثمار الصناعي بشكل مناسب؛ لأنها لم تتضمن الامتيازات الخاصة بالأرض المخصصة للاستخدامات الصناعية، والحوافز المتعلقة بالصناعات كثيفة العمالة، أو الصناعات التي تحقق معدلات أداء عالية، أو الصناعات التي تلتزم بالمعايير البيئية العالمية، أو الصناعات التي تستخدم التقنيات والتكنولوجيات المتقدمة. وبالتالي، جاءت هذه الحوافز عامة تحتاج إلي تفاصيل وإلي امتيازات وحوافز أكثر جذبا للاستثمار.

وعلي الرغم من ذلك، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر في أوغندا في تزايد مستمر منذ استقرار الأوضاع السياسية في إقليم البحيرات العظمي الإفريقية في منتصف التسعينيات في القرن الماضي. ويبين شكل (١٤) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في أوغندا في الفترة ١٩٩٣–٢٠١٢، والذي يظهر الزيادة السريعة خصوصا في الفترة الأخيرة؛ نتيجة تدفق الاستثمارات في مجال اكتشافات البترول والغاز الطبيعي في حوض بحيرة ألبرت.

وتستحوذ الصناعات التحويلية علي ٢٢,٥% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في أوغندا عام ٢٠١١ بواقع ٤٠٣ بليون شلن أوغندي، في حين يشكل التعدين والمحاجر ٣٨,٤% بواقع ٦٨٧ بليون شلن أوغندي و تجارة الجملة والتجزئة ٥,٩% بواقع ١٠٦ بليون شلن أوغندي (Private Sector Investment Survey Report, 2012, pp. 12-13).

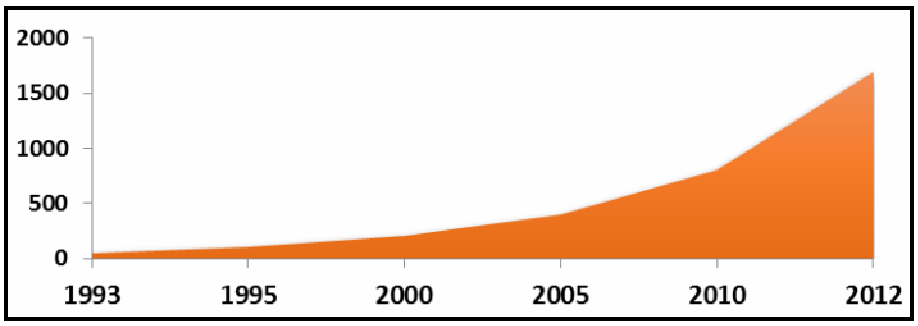

شكل (١٤) : تطور الاستثمار الأجنبى المباشر فى أوغندا خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠١٢ (بالمليون دولار).

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادا Private Sector Investment Survey Report, 2012, pp. 12-13

معوقات التنمية الصناعية في أوغندا :

علي الرغم من توافر المقومات التي ترتكز عليها خطط التنمية الصناعية في أوغندا، إلا أن هناك مجموعة أخري من المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق التنمية الصناعية، وذلك علي النحو التالي:

١- الموقع الجغرافي الداخلي.
٢- ضعف البنية الأساسية.
٣- تدني إنتاجية بعض الخامات الزراعية.
٤- نقص التمويل.
٥- ضعف التقدم التقني ونقص القدرات الإدارية والإنتاجية.
٦- عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية.

١- الموقع الداخلي لأوغندا :

تقع أوغندا، كما سبق ذكره، في قلب إقليم البحيرات العظمي الإفريقية في موقع داخلي بعيدا عن المسطحات المائية الرئيسية، فهي تبعد عن المحيط الهندي ٨٠٠ كم من ناحية الشرق، وعن المحيط الأطلنطي ٢٠٠٠ كم من ناحية الغرب.

وقد أسهم ذلك في ارتفاع تكاليف نقل السلع والمنتجات من كمبالا إلي ممبسة والعكس. فعلي سبيل المثال لا الحصر، يقدر تكلفة نقل طن الخردة عن طريق السكك الحديدية من ميناء ممبسة إلي مصنع الصلب والدرفلة في جنجا بنحو ٨٥ دولار، في حين يقدر سعر طن حديد التسليح ٥٧٠ دولار (Senfuka, et al., pp. 230-231). وبالتالي تشكل تكاليف النقل ١٥% من تكاليف إنتاج الصلب

في أوغندا. كما أن تكلفة ٥٠ كجم أسمنت في أوغندا تقدر بـ ١٥ دولار مقارنة بـ ٣ دولار في ماليزيا وحوالي ١٠ دولار في كينيا (Frist National Development plan, 2010, p. 33). فضلا عن ارتفاع أسعار الوقود التي سيتم الإشارة إليها لاحقا.

٢- ضعف البنية الأساسية :

ترتكز التنمية الصناعية والاقتصادية لأي إقليم علي توفر البنية الأساسية. فقد ورد في تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حول فرص الاستثمار في البنية الأساسية في الدول الأقل نموا عام ١٩٩٧ إشارة صريحة إلي أن عدم توفر أو ضعف البنية الأساسية خاصة في مجال الطاقة الكهربائية والنقل والاتصالات والمياه ونحو ذلك، يضيف تكلفة عالية للمنتجات الصناعية في تلك الدول، كما يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية (عطيه، ٢٠١٢، ص٢٢١).

وتتميز السكك الحديدية في أوغندا بأنها متصلة اتصالا مباشرا مع سكك حديد كينيا حتى ميناء ممبسة علي المحيط الهندي، وتمتد في أوغندا حتي باكواش في الشمال الغربي (توروروـ باكواش ٥٠٢ كم)، وفرع آخر يمتد حتي كاسيسي في الجنوب الغربي (مالابا – كمبالا ٢٥٠ كم وكمبالا – كاسيسي ٣٣٠ كم) (الزوكة، ١٩٨٨، ص ص ١٠٨-١٠٩). وهذه ميزة كبيرة. ولكن يعيب شبكة السكك الحديدية في معظم دول إفريقية وخصوصا دول شرق إفريقية مثل أوغندا وكينيا هو أن هذه الشبكة من النوع المفرد غير المزدوج كما هو واضح في ملحق (١٩). و يشكل ذلك مشكلة كبيرة؛ لأنه يؤخر وصول الخامات والوقود اللازم للعمليات الصناعية. كما يسبب تعطل توزيع المنتجات في أوغندا وإلي كينيا وفي حالة تصديرها إلي الخارج.

ويوجد خط آخر يربط ميناء بورت بيل علي بحيرة فيكتوريا في أوغندا بمدينة موانزا في تنزانيا من خلال قاطرات المعدية في البحيرة، ثم من موانزا إلي دار السلام علي المحيط الهندي. وبالتالي، توجد فجوة مائية بين خط سكة حديد دار السلام كمبالا يتم معالجتها من خلال قاطرات المعدية لتجاوز هذا الحاجز المائي الكبير.

ويتبين من الشكل (١٥) الذي يوضح حالة الطرق البرية في أوغندا حسب الأقاليم الجغرافية أن نسبة الطرق المرصوفة إلي إجمالي الطرق كانت تمثل ٢٨,٢% من إجمالي الطرق في أوغندا البالغة ١٠,٩٦٥ كم. ويتضح أيضا تدني نسبة الطرق المرصوفة إلي إجمالي الطرق في أقاليم أوغندا المختلفة متضمنة الإقليم الأوسط الذي يمثل القلب الاقتصادي في أوغندا. مما يدل علي تدني مستويات البنية الأساسية المتعلقة بالنقل. يضاف إلي ذلك، ضيق نهر الطريق في معظم الطرق، وكثرة المنحنيات الرأسية والمنحنيات الأفقية؛ بسبب الطبيعية الجبلية في البلاد. مما يشكل مؤشرا آخر علي ضعف كفاءة الطرق في أوغندا.

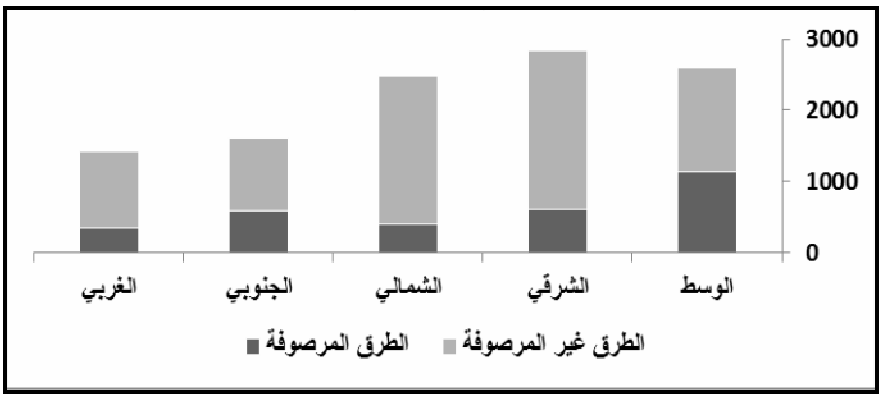

شكل (١٥) : حالة الطرق فى أوغندا حسب الأقاليم الجغرافية عام ٢٠٠٩ (كم).
المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادا علي ملحق (١٢).

ويلاحظ أن هناك علاقة ارتباط طردية بلغ معاملها ٠,٨٧ بين مستويات التنمية الصناعية في أوغندا وحالة الطرق البرية. فكلما ازدادت مستويات التنمية الصناعية، كلما كانت حالة الطرق ذات كفاءة عالية؛ لأن كفاءة الطريق تؤثر علي حركة الخامات والمنتجات الصناعية، وكذلك علي حركة الوقود والعمالة. وهي متغيرات وعناصر هامة تؤثر علي الإنتاج والإنتاجية.

أما الاتصالات، فهي من القطاعات المتنامية في أوغندا. وعلي الرغم من ذلك، إلا أن عدد المشتركين في الهواتف الثابتة والمتحركة بلغ ٣٩,٤ مشترك لكل ١٠٠ من السكان. وهذا العدد أقل من المتوسط العام في افريقية جنوب الصحراء البالغ ٤٦,٤ مشترك لكل ١٠٠ من السكان عام ٢٠١٠ (Africa Development Indicators, 2012/13, p. 79). غير أن تكلفة خدمات الاتصالات في أوغندا تعد من أرخص الخدمات في إفريقية، فسعر الدقيقة يعادل ٦٠ قرش مصري (الزيارة الميدانية لأوغندا، مايو ٢٠١٣).

وأما خدمات الانترنت، فهي أحسن حالا من الهواتف الثابتة والمتحركة. إذ يبلغ عدد مستخدمي الانترنت في أوغندا ١٢,٥ مستخدم لكل ١٠٠ من السكان. وهو عدد يفوق عدد مستخدمي الانترنت في افريقية جنوب الصحراء البالغ ١١,٣ مستخدم لكل ١٠٠ من السكان عام ٢٠١٠ (Africa Development Indicators, 2012/13, p. 79).

أما فيما يتعلق بالطاقة، فتعاني الطاقة الكهربائية من عدم الانتظام في الإمداد لفترة طويلة بل تتعرض للانقطاع المتكرر. ولذلك تلجأ بعض المصانع مثل مصانع الشاي إلي استخدام أخشاب الوقود في عمليات الصناعة عوضا عن مصادر الطاقة المختلفة (ملحق ١٥). كما تعاني شبكة

الإمداد بالطاقة الكهربائية من القدم والتهالك. وبالتالي، لا تستطع استيعاب قدرات محطات الطاقة الكهربائية القائمة والجديدة (يسري خفاجي، مقابلة شخصية، ٢ مايو ٢٠١٣).

يضاف إلي ذلك، انخفاض حجم الاستهلاك المحلي من الكهرباء في أوغندا. ويرجع ذلك بالأساس إلي انخفاض مستوي المعيشة وارتفاع أسعار الكهرباء كما سبقت الإشارة إلي ذلك. وبالتالي، عدم قدرة السكان علي الحصول عليها حتى وإن تم توصيلها إليهم، فالسكان الذين تم إمدادهم بالكهرباء في أوغندا لا تزيد نسبتهم عن ٦% من إجمالي السكان. وقد وصلت النسبة إلي ١٤% عام ٢٠١٣ (Second National Development Plan, 2015, p. 6). كما أن الشبكة تمثل مصدرا كبيرا لفقد الكهرباء نظرا لعزوف السكان عن الاستهلاك. يضاف إلي ذلك، المشكلات التي يعاني منها قطاع الصناعة التي كان لها أثرا واضحا في انخفاض استهلاك هذا القطاع الذي يشكل القطاع الأول المستهلك للكهرباء في أوغندا(فولي ، ٢٠٠٢،ص ٢٥٤). ولذلك يعتمد السكان بشكل كبير علي الوقود التقليدي من أخشاب وقود وفحم نباتي في تغطية احتياجاتهم من الطاقة.

علاوة علي ذلك، ارتفاع أسعار الوقود في أوغندا. حيث يبلغ سعر لتر الديزل ٣٣٥٠ شلن أوغندي والكيروسين ٢٩٠٠ شلن ملحق (٢٠) (أي ما يعادل ٧-١٠ جنية مصري لسعر اللتر الواحد) (الزيارة الميدانية إلي أوغندا، ٥ مايو ٢٠١٣). وذلك نتيجة الموقع الداخلي لأوغندا واعتمادها علي استيراد الوقود من الخارج.

ولتطوير البنية الأساسية، خصصت الحكومة ١٦% من إجمالي ميزانية خطة التنمية القومية الأولي لقطاع النقل والمرافق العامة، في حين خصصت ٢١,٦% من إجمالي ميزانية خطة التنمية القومية الثانية لنفس القطاع (Second National Development Plan, 2015, p. 139, Frist National Development Plan, 2010, p. 56).

٣- تدني إنتاجية بعض الخامات الزراعية :

تعاني بعض الصناعات التحويلية في أوغندا من انخفاض انتاجية الخامات المستخدمة في عملياتها الصناعية. فعلي سبيل المثال، تواجه صناعة السكر في أوغندا مشكلة وجود أنواع من السلالات التي تحتوي علي ألياف أكثر من السكروز وانخفاض إنتاجية الهكتار إلي حوالي ٥ أطنان. وهذا الإنتاجية أقل من دول أخري في إقليم شرق افريقية. كما إن متوسط نضج المحصول يتم في فترة تتراوح بين ١٨-٢٠ شهرا. وبالتالي، فهو غير تنافسي إذا ما قورن بنضج المحصول في الدول الأخرى في ١٢ شهرا. كما تتراوح نسبة السكر المستخرجة من القصب بين ٥-٦%. الأمر الذي جعله غير اقتصادي، مقارنة بالوضع الطبيعي الذي تتراوح نسبة السكر في القصب ما بين ٩-١١% (National Sugar policy, 2010, p. 7).

كما تعاني صناعة المنسوجات في أوغندا من انخفاض إنتاجية محصول القطن، حيث يبلغ متوسط إنتاجية الهكتار ٣٧٩ كجم، في حين متوسط إنتاجية الهكتار في الصين ١٢٧٠ كجم. وفي إسرائيل ١٧٠٠ كجم/هكتار والمتوسط العالمي ٥٨٩ كجم/ هكتار. وهذا بسبب تدني نوعية البذور وغياب أليه معتمدة للأسعار وضعف جودة المدخلات الزراعية.

وعلاوة علي ذلك، يصدر القطن في أوغندا خاما ويتم تصنيع فقط ١٠% من إجمالي الإنتاج. وبالتالي، لا يوجد قيمة مضافة لمحصول القطن. فسعر الكجم من القطن الشعر ٢ دولار والغزل ٣ دولار، في حين سعر الكجم من القماش ٥ دولار، بينما يتراوح سعر الكجم من الملابس ما بين ٨-١٠ دولار (National Textile Policy in Uganda, 2010, pp. 12-18).

٤- نقص التمويل :

تعتبر مشكلة نقص التمويل خصوصا التمويل المحلي، المشكلة الرئيسية للتنمية الصناعية في افريقية عامة وفي أوغندا خاصة؛ ويرجع ذلك إلي الاعتماد الكامل علي التمويل الأجنبي والمنح المالية في البرامج التنموية. فضلا عن انخفاض الإدخارات المحلية المصدر الأساسي لتكوين رأس المال المحلي.

وقد بلغت نسبة الإدخار في أوغندا ٢% من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩١، وان كانت قد تحسنت ووصلت النسبة إلي ١٣,٣% عام ٢٠١٠. ومع انخفاض الادخار، ترتفع معدلات الفائدة علي القروض البنكية، فقد بلغت الفائدة علي القروض البنكية بين ١٨-٢٤%. كما أن هذه القروض معظمها قصير الأجل. وهو نوع القروض الذي لا يناسب المشروعات الصناعية التي تتطلب رأس مال كبير وفترة سداد متوسطة أو طويلة (National Industrial Policy, 2008, p. 12).

ويمثل ارتفاع الفائدة علي القروض، والقروض قصيرة الأجل أهم المشكلات الرئيسية للتمويل في أوغندا. وبالتالي، يؤثر ذلك علي الإنتاجية ودعم القدرة التنافسية للصناعات التحويلية بها.

وقد قدمت الحكومة مجموعة من المبادرات لتوفير التمويل متوسط وطويل الأجل لتنمية القطاع الخاص. ومن هذه المبادرات: صندوق دعم الصادرات، ومشروع ضمان ائتمان الصادرات، ومشروع إعادة تمويل الصادرات. وتخدم هذه المبادرات المشروعات الصناعية الكبيرة والمتوسطة بحد أدني للتمويل ٢٠٠ مليون شلن أوغندي. وبالتالي، تجد العديد من المشروعات الصناعية الصغيرة صعوبة بالغة في الحصول علي التمويل؛ بسبب شروط وبنود الائتمان المرهقة وغير المناسبة لهذا الحجم من المشروعات الصناعية (Ministry of Tourism, Trade and Industry et al., 2007, pp. 66-69).

كما أن المخصصات المالية لقطاع الصناعة في ميزانيات خطط التنمية القومية تتراوح بين ٠,٩% و ١,٧% من إجمالي الميزانية في خطة التنمية القومية الأولي والثانية علي التوالي (Second National Development Plan, 2015, p. 139). وبالتالي، يعد ذلك مؤشرا علي ضعف المخصصات المالية للصناعة، وعدم الإهتمام بهذا القطاع الحيوي. الأمر الذي يعكس عدم التنسيق بين خطط التنمية القومية من ناحية وخطط التنمية الصناعية الصادرة من وزارة الصناعة والتجارة والمؤسسات التعاونية من ناحية أخري.

٥- ضعف التقدم التقني ونقص القدرات الإدارية والإنتاجية :

ينظر للتقدم التقني كمحرك رئيسي للنمو والتنمية. وهو العامل الأساسي في الإنتاج. وتتمثل الموارد المعرفية في: الجامعات، والمؤسسات البحثية، ومراكز بحوث التسويق، والخدمات الاستشارية، والخدمات المالية وخدمات الإنترنت.

ويعتمد تأثير المعرفة والتقنية في التنمية الصناعية والقدرة التنافسية، علي كمية وقيمة الموارد المعرفية والقدرات البحثية والمعرفة التراكمية في الجامعات والمؤسسات البحثية والقائمين علي الإمداد بالمعلومات التجارية. ويعتمد ذلك علي قدرة المؤسسات الصناعية علي استيعاب واستخدام المعرفة في تحسين المنتجات كما ونوعا. فالعلم أساس التكنولوجيا والتكنولوجيا عصب الإنتاج والإنتاج مولد التنمية والنمو.

ويعتقد بورتر Porter وأخرون، أن الدول التي تخلق مناخا بحثيا للأعمال التجارية، هي التي تشجع علي التنمية الصناعية، بينما الدول التي لا تستثمر استثمارات مناسبة في البحوث والتطوير وتكنولوجيا المعلومات تتجه نحو الأداء الصناعي الضعيف.

وبناء علي ذلك، يوجد في أوغندا عدد من المؤسسات التي تهتم وتنتج وتصنع المعرفة مثل مركز بحوث السياسات الاقتصادية في جامعة ماكريري، ويختص هذا المركز بالمشكلات الاقتصادية ومنها المشكلات الصناعية وصياغة السياسات وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها، ومعهد البحوث الصناعية في أوغندا الذي يقوم بتطوير المنتجات والعمليات الصناعية. وكذلك هيئة المقاييس والمعايير القومية، والمجلس الأوغندي للعلوم والتكنولوجيا (Ministry of Tourism, Trade and Industry et al., 2007, pp. 80-82).

وتوصف مستويات المعرفة والتقنية في أوغندا بأنها محدودة ومتدنية. إذ تنفق أوغندا ٠,٨% من إجمالي الناتج المحلي علي البحوث والتطوير. كما أنها تمتلك ٢٤ باحث لكل مليون نسمة، في حين يوجد ٣٠٠ باحث لكل مليون في جنوب افريقية (National industrial policy, 2008, p. 12).

يضاف إلي ضعف التقدم التقني، نقص العمالة الماهرة نتيجة نقص القدرات الإدارية والمهارات التنظيمية للقوي العاملة. وقد أوضح مسح القدرات التنافسية الصناعية الذي أجري بواسطة مركز بحوث السياسات الاقتصادية ووزارة السياحة والتجارة والصناعة نيابة عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن ٢٨% فقط من مديري المشروعات الصناعية كانوا يتمتعون بالإحترافية، وأن ٥٥% منهم حاصلون علي مؤهل جامعي و٤٣% منهم حاصلون علي تدريب فني أو مهني و٣٨% حاصلون علي تدريب جامعي.

وعلاوة علي ذلك، انخفاض القدرة الإنتاجية للعمالة. فطبقا للبنك الدولي (٢٠٠٤) كانت القيمة المضافة للعامل في أوغندا ١,٠٨٥ دولار سنويا مقارنة ٤,٣٩٧ دولار في الصين و٣,٤٣٢ دولار سنويا في الهند (Ministry of tourism, trade and industry et al., 2007, pp. 62-64).

فضلا عن ذلك، يساهم مرض وفيروس الإيدز ومرض الملاريا في أوغندا في انخفاض القدرة الإنتاجية للعمال. إذ يتسبب هذان المرضان في نسبة تتراوح ما بين ٣٠ – ٤٠% من غيابهم في المؤسسات الصناعية (National industrial policy, 2008, p. 12).

٦- عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية :

يعتبر الاستقرار السياسي من أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات. وذلك لأن عدم الاستقرار السياسي يقوض النمو والتنمية، ويؤدي إلي هروب الاستثمار والمستثمرين، وتوجيه المخصصات المالية نحو التجهيزات العسكرية علي حساب برامج وخطط التنمية الاقتصادية، ويتسبب عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية، في سحب أعداد كبيرة من العاملين للانخراط في المجهود العسكري، وتعطيل الإنتاج وهروب أعداد من السكان إلي دول الجوار خوفا من القتل. ومن ثم، وجود المناخ غير الملائم للإنتاج والعمل (البدوي، ٢٠٠٣، ص ٤٣). فضلا عن، تدمير البنية الأساسية من محطات الكهرباء والمياه وقطع للطرق والسكك الحديدية. الأمر الذي يصيب المشروعات الصناعية الجديدة بالإجهاض التام والعجز الكامل.

فقد أدت الاضطرابات الأمنية في شمال أوغندا إلي الإغلاق المتكرر لخط سكة حديد توروررو باكواش ٥٠٢ كم. وعندما يتم إعادة تشغيله تتم عمليات النقل فقط في نقاط معينة علي طول الخط وليس الخط كله (African Development Report, 2010, p. 146).

كما تصنف أوغندا في تقرير مؤشرات التنمية الإفريقية عام ٢٠١١ علي أنها دولة تعاني من الصراعات الداخلية خصوصا الصراع مع جيش الرب في شمال أوغندا. كما أنها تقع في منطقة جوار خطرة، تضم دول جنوب السودان والكنغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي وجميعها دول تعاني من

حروب أهلية، وتقع في إقليم هضبة البحيرات الذي شهد حربا أهلية موسعة في منتصف التسعينيات من القرن الماضي ومازالت توابعها مستمرة (Africa Development Indicators, 2011, p. 176).

ولتحقيق الاستقرار السياسي في أوغندا يجب دعم الحريات بمفهومها الشامل: الحريات السياسية في شكل حريتي التعبير والانتخاب خصوصا وأن النظام الحاكم في أوغندا يمسك بزمام الحكم منذ عام ١٩٨٦. وكذلك الحرية الاقتصادية في شكل تحرير السوق، والحرية الاجتماعية في شكل إتاحة فرص الحصول علي الخدمات التعليمية والصحية للجميع (صن، ٢٠٠٤، ص ٢٤). وذلك من أجل القضاء علي التهميش والإقصاء وسياسات التجويع وعدم المساواة وكل أشكال الحرمان. وبالتالي، فالتنمية هي: حرية سياسية، وحرية اقتصادية، وحرية اجتماعية وثقافية. وفي الأخير التنمية والتطوير تعني توفير الفرص والخيارات والقدرات لتحقيق الشخصية الإنسانية.

سادسا – الإستراتيجية المكانية المقترحة للتنمية الصناعية في أوغندا :

تقوم هذه الإستراتيجية علي أربعة محاور رئيسة وفقا للمحددات المكانية: المحور الأول هو تحديد الصناعات ذات الأولوية التنموية؛ وذلك بهدف بناء قاعدة صناعية قوية. والمحور الثاني يتمثل في تحديد أو تعيين بعض المواقع والمواضع المناسبة لتوطن الصناعات التحويلية الجديدة، بغرض الحد من التفاوت بين إقليم المركز وإقليم الهامش. ويركز المحور الثالث علي تفعيل التكامل الصناعي أو العمل معا في شكل مشروعات صناعية مشتركة. وهذا المحور هام لأنه يعالج مشكلة أوغندا كدولة حبيسة ويعالج مشكلة الحجم الصغير للسوق المحلي لبعض الصناعات مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة تكرير البترول. ويتم تجميع هذه المحاور في شكل ممرات تنموية صناعية محلية داخل أوغندا وممرات تنمية اقتصادية بين دول الجوار.

المحور الأول – تحديد المشروعات الصناعية ذات الأولوية التنموية :

وهي الصناعات الدافعة للتنمية Propulsive industry التي لها تأثير مباشر وغير مباشر يهيمن علي كل الأنشطة الأخرى. وذلك لأن لها ارتباطات أمامية وخلفية وجانبية بالصناعات الأخرى وبباق الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث يؤدي الزيادة في إنتاجها إلي التوسع في مدخلاتها. والنمو السريع في الإنتاج يعني تطور الأنشطة التي تستخدم إنتاجها كمدخلات. كما تؤدي إلي الاستغلال الفعال لخدمات البنية الأساسية. وترتبط قدرة الصناعات الدافعة للتنمية بقدرتها علي تطبيق الابتكارات والتقنيات الحديثة (Maboguje, 1973, p. 2).

وتتمثل الصناعات الدافعة للتنمية في أوغندا في الصناعات التي تتوافر موادها الخام محليا وبكميات كافية مثل صناعة السكر والصناعات المرتبطة بها مثل صناعة الإيثانول والمولاس والعطور والورق والأعلاف وغيرها، وصناعات المنسوجات القطنية التي ترتبط بها المحالج والزيوت النباتية وصناعات الملابس الجاهزة، وصناعة الأخشاب والمنتجات الخشبية التي ترتبط بها صناعات الأثاث ولب الخشب والصناعات الورقية وصناعات الطباعة والنشر (شكل ١٧). فكل فرصة عمل تتوفر في هذه الصناعات، تتطلب ثلاث فرص عمل في الخدمات والقطاعات المرتبطة بها. ومن ثم، فإن توطن أي صناعة من هذه الصناعات في منطقة معينة بإمكانه إحداث تنمية وتطوير.

وعلي سبيل المثال، تتوطن صناعة السكر في منطقة باسوجا ومينجو علي ساحل بحيرة فيكتوريا علي مقربة من منطقة جنجا الصناعية (Òconnor, 1965, p. 30). حيث يتوطن مصنعان كبيران هما مصنع كاكيرا شمال جنجا ومصنع لوجازي في منتصف المسافة بين جنجا وكمبالا. وكلاهما يتوطنان في مناطق زراعة قصب السكر. وقد أسهم مصنع كاكيرا للسكر في تنمية المنطقة المحيطة بمزراع القصب ومصنع السكر، حيث تركزت مدارس مصانع سكر كاكيرا الابتدائية والثانوية، ومركز صحي كاكيرا وكنيسة ونادي رياضي و مهبط طيران كاكيرا (Goole earth maps).

المحور الثاني – تحديد المواقع والمواضع المناسبة لتوطين هذه المصانع :

ويراعي أن تتمتع هذه المواقع بموارد طبيعية غنية وإمكانات كبيرة وحجم سكاني مناسب وبنية أساسية جيدة (عبد العال، ٢٠٠٣، ص ٤٩٨). فهي مواقع أشبه بأقطاب التنمية الصناعية Complex industrial pole التي يمكن أن تحدث تغيرا ليس فقط في بيئتها الجغرافية، ولكن تغيرا في الاقتصاد القومي ككل؛ لأن مراكز تراكم وتجمع الموارد البشرية ورأس المال، يمكن أن تنقل إلي مراكز أخري جديدة لتراكم وتجمع الموارد البشرية ورأس المال (Maboguje, 1973, p. 2). وأبرز هذه المواقع في أوغندا هي: مدينة تورورو وجنجا وكمبالا وماساكا في الشرق ومبارارا وكاسيسي وهويما وماسيندي وجولو في الغرب. وغيرها من المدن الهامة التي يمكن أن تكون مركز نمو وتنمية صناعية لما تتمتع به من موارد زراعية ومعدنية وحيوانية وغابية (شكل ١٦).

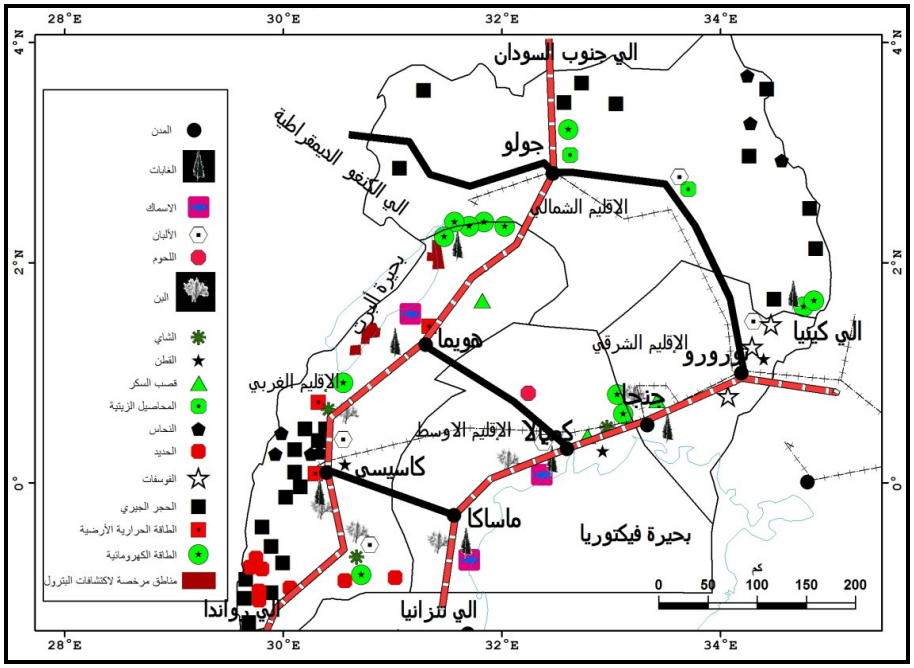

شكل (١٦) : التوزيع الجغرافى لمقومات التنمية الصناعية فى أوغندا.

المصدر: الشكل من اعداد الباحث اعتمادا علي الجداول الاحصائية الملحقة بالبحث و National Development Plan 2014/2015-2019/2020, pp. 107-127.

المحور الثالث – ضرورة التكامل الصناعي أو إقامة مشروعات صناعية مشتركة تخدم إقليم شرق إفريقية ككل :

وذلك من خلال التخصص الإقليمي استنادا علي المزايا النسبية لكل دولة وتحقيقا لمبدأي الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بين دول الإقليم (البدوي وعطيه، ٢٠٠٩، ص ١٦٥ – ص ١٨٠). ويمكن التكامل في تصنيع المنتجات التي تتطلب رأس مال كبير و أسواق استهلاكية كبيرة مثل صناعة تكرير البترول والصناعات المرتبطة بها كالصناعات الكيماوية والصناعات البتروكيماية. والصناعة الثانية هي صناعة الحديد والصلب والصناعات المرتبطة بها مثل الصناعات الهندسية وصناعات السيارات وصناعات تجهيزات النقل وصناعة الألات والمعدات وصناعة صهر وتكرير وتشكيل النحاس ومنتجاته (شكل ١٧).

المحور الرابع – إقامة ممرات التنمية الصناعية المحلية وممرات التنمية بين دول الجوار:

بهدف تحقيق الربط والتفاعل المكاني والتأثير والاعتماد المتبادل بين مراكز النمو، والروابط الأمامية والخلفية بينها، والانتشار الجغرافي لمراكز النمو علي طول الممرات لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة (البدوي وعطيه، ٢٠١٠، ص ٧١٨) (عبد الرحمن، ١٩٩٢، ص ص ٦٦- ٦٩). وذلك لأن من أهم شروط وأسس التنمية الإقليمية هي تقليص العزلة الجغرافية للإقليم الذي يراد تنميته من خلال ربط هذا الإقليم بالاقتصاد القومي بشبكة جيدة من الطرق (ممرات التنمية) وانفتاحه علي الأقاليم الأخرى. ينظر إلي ذلك كوسيلة لرفع دخل هذا الإقليم وتطويره (Moore, 1994, pp. 317-321).

وتتمثل أهم ممرات التنمية الصناعية المحلية في أوغندا في **ممر طولي** يبدأ من توروro ويمر بجنجا وكمبالا وينتهي عند ماساكا بطول ٤٠٠ كم (شكل ١٧). وهذا الممر هو الأغني لأنه يمر بإقليم الهلال الخصيب في أوغندا. وهو ممر متنوع صناعيا حيث يمكن إن تنشأ فيه معظم الصناعات التحويلية كالصناعات الغذائية والمنسوجات والأخشاب والورق والصناعات الكيماوية والأسمنت وصناعات الحديد والصلب والصناعات الهندسية.

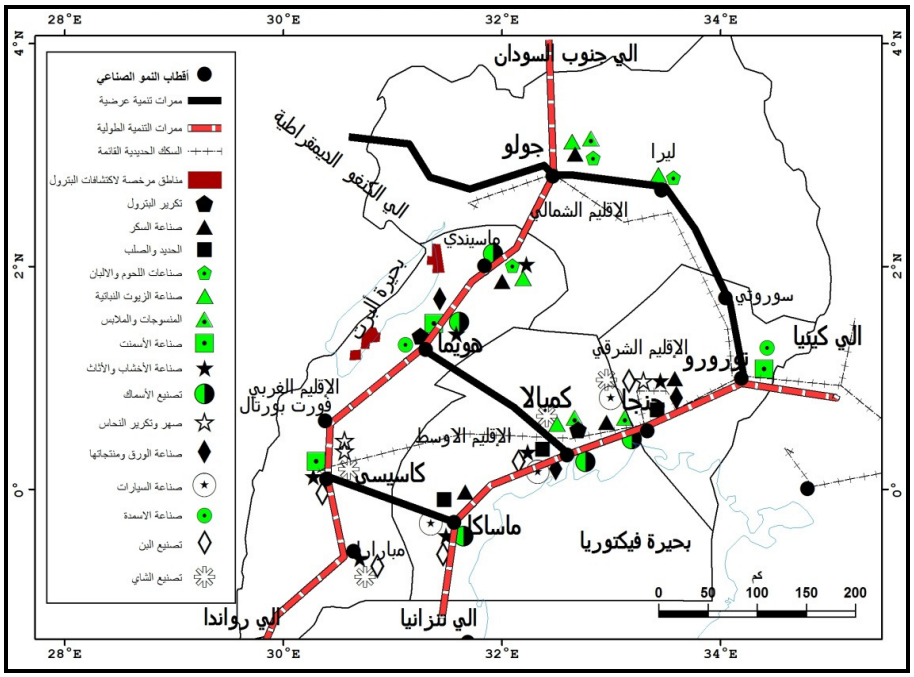

شكل (١٧) : الصناعات التحويلية وممرات وأقطاب النمو الصناعى المقترحة فى أوغندا.

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادا علي بيانات وافكار متعددة وردت في البحث.

والممر الثاني يبدأ من جولو في الشمال ثم يمر بماسيندي وهويما وفورت بورتال وينتهي عند كاسيسي بطول ٥٠٠ كم. ويمكن أن تتوطن في هذا الممر الصناعات المعدنية والكيماوية مثل تكرير النحاس في كاسيسي وصناعة تكرير البترول في هويما بعد بدء الإنتاج التجاري للبترول. ويمكن أن يصبح مثلث جولو – ماسيندي – ليرا مركزا لصناعات الزيوت النباتية والمنتجات الحيوانية وصناعة التبغ والمنتجات نصف المصنعة (شكل ١٧).

ويدعم هذه الممرات الطولية ممرات عرضية. تتمثل في: ممر توروروـ سوروتي – ليرا – جولو في الشمال بطول ٤٠٠ كم، وممر كمبالا – هويما في الوسط بطول ٢٠٠ كم وممر ماساكا ومباراراً – كاسيسي في الجنوب بطول ٣٠٠ كم من أجل تحقيق الاعتماد المتبادل والانتشار الجغرافي وسهولة الوصول بين مراكز النمو وأقطاب التنمية الصناعية المختلفة في أوغندا.

أما الممرات الإقليمية، فتتمثل في ممر كمبالا – نيروبي – ممبسة بطول ٥٠٠ ميل (شكل ١٨). وهذا الممر غني بموارد الشاي والبن والقطن والسيسال. والممر الثاني ممر مباراراً – دار السلام بطول ٩٠٠ ميل، وهو ممر يحظي بوفرة البن والأخشاب والفول السوداني والتبغ. والممر الثالث ممر فورت بورتال متادي علي المحيط الأطلنطي في الكنغو الديمقراطي بطول ٢٠٠٠ ميل وهذا الممر التنموي يمكن تنفيذ علي المدى الطويل.

وتعاني ممرات التنمية في إقليم شرق افريقية، من عدم الاستغلال الأمثل للامكانات الاقتصادية؛ بسبب البنية الأساسية غير المناسبة، وعدم وجود روابط كافية بين مراكز التنمية الصناعية وأقطاب النمو. الأمر الذي أدي إلي انخفاض مستوي النشاط الاقتصادي علي طول ممرات التنمية الاقتصادية وارتفاع تكاليف النقل لكل كم ٥٠ % أكثر من المتوسط العالمي. وبالنسبة للدول الحبيسة مثل أوغندا، فمن الممكن أن ترتفع تكاليف النقل أكثر من ٧٥% من قيمة الصادرات.

ولذلك لا بد من تحديث خدمات النقل وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتحديد مناطق التنمية الصناعية علي طول الممرات وتوفير الخدمات اللوجستية ومراكز التوزيع ومستودعات التخزين. وهذه اعتبارات هامة لتوسيع التجارة ودعم الارتباطات الصناعية المكانية وهي مفتاح التكامل الإقليمي من خلال التكامل الإنتاجي (East African Community Industrialization policy 2012-2032, p. 22).

غير أن أهم ما يميز التكامل الاقتصادي وجغرافية التكامل الصناعي في إقليم شرق افريقية هو ارتباط التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية ومشروعات التنمية الصناعية بالحدود المشتركة بين دول الإقليم. وبالتالي، يسهل ذلك عملية التكامل الاقتصادي فيما بينهم (O'Connor, 1971, pp. 82-83)، مثل مدن أروشا وموشي في تنزانيا علي الحدود مع كينيا، وموانزا مدينة تنزانية علي بحيرة فكتوريا،

وترتبط بأوغندا عبر المعديات. وتانجا ميناء تتزانياعلي المحيط الهندي وقريب من الحدود الكينية، وجنجا وتورورو ومبالي في أوغندا علي الحدود ويقابلها كيسومو في كينيا.

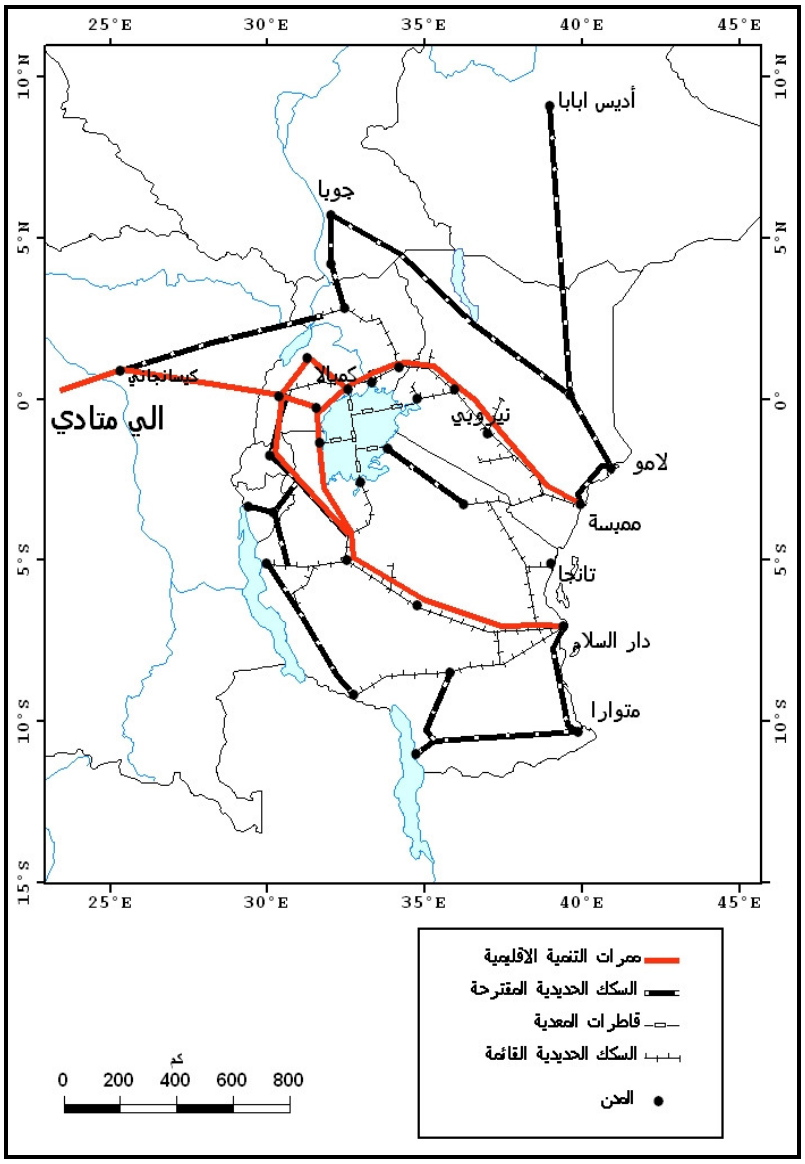

شكل (١٨) : شبكة السكك الحديدية القائمة والمقترحة وممرات التنمية الاقليمية فى اقليم شرق افريقيه.

المصدر: بتصرف من الباحث. East Africa Community, www.eac.int

الخاتمة (النتائج والتوصيات) :

عالج البحث الملامح الجغرافية العامة لأوغندا. وقد تبين أنها تتسم بخصائص طبيعية وبشرية واقتصادية مميزة. الأمر الذي جعلها ذات ملامح جغرافية محددة وواضحة المعالم.

وتناولت الدراسة تطور الصناعة التحويلية في أوغندا خلال مراحلها المختلفة. وتوصلت إلي أن الصناعة لم تستطع أن تحدث تغييرا واضحا في الاقتصاد. فهي لا زالت في مراحلها الأولي ولم تصل بعد إلي مرحلة التحول الصناعي الذي تسعي إليه خطط التنمية الصناعية الجديدة.

وعالجت الورقة مستويات التنمية الصناعية في دول حوض النيل وأوغندا. وقد تبين أن أوغندا من دول حوض النيل التي تريد أن تلحق بركب التنمية الصناعية. وتبين أيضا أن هناك تفاوتا ملحوظا بين أقاليم القلب في كمبالا والإقليم الأوسط وإقليم الهامش في الإقليم الشمالي. ويرجع ذلك التفاوت إلي الاعتبارات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد ناقش البحث خطط التنمية الصناعية ومقوماتها ومعوقاتها في أوغندا. وأظهرت الدراسة أن أوغندا لديها خطة طموحة للتنمية الصناعية، وأنها تتمتع بوفرة الخامات المتنوعة كالخامات الحيوانية والمعدنية والغابية والزراعية، وإمكانات الطاقة الكهرومائية الكبيرة والسوق المحلي والإقليمي الكبير، والموارد المائية الوفيرة، ولكن يقف حجر عثرة أمام التنمية الصناعية في أوغندا: الموقع الجغرافي الداخلي، وتدهور البنية الأساسية، ونقص التمويل، وتدني إنتاجية بعض الخامات، وضعف التقدم التقني ونقص القدرات الإدارية والإنتاجية، وعدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية.

وبناء علي ما تقدم، يجب الأخذ بالاعتبارات الأتية علي سبيل التوصيات والاقتراحات من أجل تحقيق التنمية الصناعية المكانية في أوغندا:

١. تحديد المشروعات الصناعية ذات الأولوية التنموية أو ما يسمي بالصناعات الدافعة للتنمية مثل صناعات السكر والمنسوجات والزيوت والأسمنت والأخشاب والمنتجات الحيوانية.
٢. تحديد المواقع والمواضع المناسبة لتوطن الصناعات الجديدة فيما يعرف بأقطاب التنمية الصناعية مثل تورورو وجنجا وكمبالا وماساكا في شرق أوغندا، وجولو وماسيندي وهويما وكاسيسي في الغرب.
٣. تفعيل التكامل الصناعي والاعتماد المتبادل مع دول شرق إفريقية، خصوصا وأن الأنشطة الاقتصادية في هذه الدول تقع بالقرب من الحدود المشتركة فيما بينهم خصوصا بين كينيا وأوغندا وتنزانيا.

٤. تبني بفكرة ممرات ومحاور التنمية الصناعية المحلية في أوغندا وممرات التنمية الصناعية الإقليمية بين دول شرق افريقية التي تمت الإشارة إليها في البحث. من أجل التنمية والتكامل وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الصناعية الإستراتيجية مثل تكرير البترول وصناعات الحديد والصلب وصناعات طحن الحبوب والغلال والصناعات الغذائية.

٥. الاهتمام بتطوير البنية الأساسية في إقليم شرق افريقية من نقل وكهرباء ومياه وصرف واتصالات التي من شأنها دعم الإنتاج الصناعي وجذب الاستثمار الأجنبي.

٦. تشجيع الاستثمار في البحوث والتطوير وزيادة الإنفاق علي البحث العلمي والابتكارات والتقنيات الحديثة. فالتكنولوجيا هي عصب الإنتاج الصناعي الحديث والإنتاج هو محرك التنمية.

٧. تفعيل سياسات البعثرة الصناعية التي تقوم علي منع هجرة العمالة وتدفق الاستثمارات إلي المدن الكبرى وتشجيع توطين مشروعات التنمية الصناعية في المناطق المستهدفة خارج المجمعات الحضرية الرئيسية. وذلك من خلال تحسين المواصفات المطلوبة لهذه المواقع (Henderson, et al., 2001, p. 100).

الملاحـــق

ملحق (١) : تطور مساهمة القيمة المضافة من الصناعة التحويلية إلي إجمالي الناتج المحلي في أوغندا في الفترة ١٩٦٣-٢٠١٠.

السنة	١٩٦٣	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
% GDP	٥,٤	٩,٢	٤,٣	٥,٧	٧,٦	٧,٥	٨,٦

Sources: 1- Economic report on Africa, 2013, p. 135
2- Economic report on Africa, 2012.
3- Oconnor, 1967, p. 150.

ملحق (٢) : مستويات التنمية الصناعية بين دول حوض النيل عام ٢٠١٠.

الدولة	نصيب الفرد من القيمة المضافة من الصناعة عام ١٩٩٠	نصيب الفرد من القيمة المضافة من الصناعة عام ٢٠١٠	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من القيمة المضافة ١٩٩٠-٢٠١٠
بوروندي	١٦	٩	٢,٩-
الكنغو الديمو	١٦	٥	٥,٧-
مصر	١٧٧	٣٩٦	٣,٧
اريتريا	٩	٩	٠,٢
أثيوبيا	٨	٩	٠,٣
كينيا	٤٩	٤٧	٠،٣-
رواندا	٥٦	١٧	٥,٩-
السودان	١٩	٣٤	٢,٨
أوغندا	٩	٢٦	٥,٦
تنزانيا	١٩	٢٩	٢,٢

Source: Economic Development in Africa Report, 2011, pp27-28

ملحوظة: اعتمد التحليل علي أن ١٠٠ دولار نصيب الفرد من القيمة المضافة من الصناعة في افريقية هو المتوسط الاقليمي في افريقية وان ٢٠٠ دولار تعتبر مؤشرا علي النمو الصناعة لانه ضعف المتوسط الاقليمي. كما اعتمد التحليل علي ان نمو الصناعة ٢,٥% مؤشرا علي النمو الصناعي لأنه ٣,٥ ضعف المتوسط الافريقي لمعدل نصيب الفرد من القيمة المضافة من الصناعة البالغة ٠,٧%.

ملحق (٣) : التوزيع الجغرافي لمعامل قوة الصناعات التحويلية في أوغندا حسب الأقاليم الجغرافية عام ٢٠١٠/٢٠١١.

الإقليم	عدد المشروعات الصناعية	%	قوة المنشأت	عدد العاملين في الصناعة التحويلية	%	قوة العمالة	متوسط القوة
كمبالا	١٠,٢٥٥	٣٢,٣	١٦١	٥٠,٨٧٣	٣٦,٦	١٨٣	١٧٢
الأوسط	٨,٥٠٧	٢٦,٨	١٣٤	٣٧,٧٢٣	٢٧,١	١٣٥	١٣٤
الشرقي	٤,٨٩٢	١٥,٤	٧٧	٢١,٢٩٥	١٥,٣	٧٦	٧٦
الشمالي	٢,٦٢٥	٨,٣	٤١	٦,٥٣١	٤,٧	٢٣	٣٢
الغربي	٥,٤٧٨	١٧,٢	٨٦	٢٢,٦٧٥	١٦,٣	٨١	٨٣
الإجمالي	**٣١,٧٥٧**	**١٠٠**		**١٣٩,٠٩٧**	**١٠٠**		

Source: Census of Business Establishments, 2010/2011, pp. 52-58.

يتميز معامل قوة الصناعة بأنه يضم كل المتغيرات مجتمعة التي تتوفر عنها بيانات ويختصرها في قيمة واحدة وذلك طبقاً للمعادلة التالية :

١. أهمية متغير العمالة = عدد عمال صناعة ما في المحافظة / جملة عمال هذه الصناعة في الدولة × ١٠٠ وهكذا لباقي المتغيرات.
٢. ضرب النسبة المئوية من المعادلة السابقة × عدد المحافظات التي توجد فيها هذه المجموعة من الصناعات لكل متغير .
٣. لابد أن يكون مجموع معامل القوة مساوياً لحاصل ضرب عدد المحافظات التي تنتشر فيها هذه الصناعة × ١٠٠
٤. جمع قوة المتغيرات علي بعضها، ثم قسمة حاصل الجمع علي عدد المتغيرات المستخدمة في القياس للخروج بمتوسط قوة الصناعة في المكان (الديب، ١٩٩٩، ٢٤٠).

ملحق (٤) : معامل الأهمية النسبية (التوطن الصناعي) في أوغندا حسب الأقاليم الرئيسية عام ٢٠١٠/٢٠١١.

الإقليم	عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية (١)	عدد العاملين في الصناعة التحويلية (٢)	١/٢	معامل التوطن ٣/١/٢
كمبالا	٣٧٩,٢٥٧	٥٠,٨٧٣	١٣,٤	١,٤
الأوسط	٦٦٠,٦٢٦	٣٧,٧٢٣	٥,٧	٠,٦
الشرقي	١٦٢,٦٣٦	٢١,٢٩٥	١٣,١	١,٣
الشمالي	٨٠,٩٥٠	٦,٥٣١	٨	٠,٨
الغربي	١٧٢,٣٢٢	٢٢,٦٧٥	١٣,١	١,٣
الإجمالي	**١,٤٥٥,٧٩١**	**١٣٩,٠٩٧**	**٩,٥ (٣)**	

Source: Census of Business Establishments, 2010/2011, pp. 52-58, 154-158.

ملحوظة:

$$\text{التوطن الصناعي} = \frac{\text{عدد عمال صناعة ما في المنطقة / جملة عدد عمال كافة الصناعات في المنطقة}}{\text{عدد عمال هذه الصناعة في البلاد / جملة عمال كافة الصناعات في البلاد}}$$

(Alexander, 1963, 404)

ملحق (٥) : إنتاج الأسماك في أوغندا حسب المسطحات المائية عام ٢٠١٢.

المسطح المائي	المساحة كم٢	الإنتاج بالألف طن
فيكتوريا	٦٨,٨٠٠	١٨٥,٢
ألبرت	٦,٨٠٠	١٥٢,٦
كيوجا	٢,٧٠٠	٤٤
ادوارد وجورج	٢,٦٠٠	٥
مسطحات مائية أخري	–	١٦,٥
الإجمالي		**٤٠٣,٥**

Source: Statistical Abstract, 2013.

ملحق (٦) : توزيع الثروة الحيوانية في أوغندا حسب الأقاليم الجغرافية عام ٢٠١٢.

الإقليم	الماشية	الماعز	الأغنام	الخنازير
الأوسط	٢,٤٧٥,٨٥٦	٨,٦٧٦,٠٥٢	٢٦٩,٦٠٤	١,٣٠٧,٤٥٤
الشرقي	٢,٤٨٨,٤٦٧	٢,٥٩٩,٩٧٨	٣١٩,٣٦٧	٦٩٩,٦٧٥
الشمالي	٣,٩٢١,٨٤٩	٤,٦١٦,١٣٦	٢,٢٥٤,٠١٥	٣٩٨,٨١٨
الغربي	٢,٥٤٨,٦٢٣	٣,٤٥٢,٢٤١	٥٦٧,٣٨٥	٧٧٨,٣٥٠
الإجمالي	**١١,٤٣٤,٧٩٥**	**١٢,٣٤٤,٤٠٧**	**٣,٤١٠,٣٧١**	**٣,١٨٤,٢٩٧**

Source: Statistical Abstract, 2013, pp. 145-146.

ملحق (٧) : إنتاج البن في أوغندا حسب الأقاليم الجغرافية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (بالطن).

الإقليم	إنتاج البن العربي القديم	إنتاج بن روبستا القديم	البن العربي الجديد	بن روبستا كلونال	الاجمالي
الأوسط	٣,٣٩٠	٨١,١٤٨	٥٥٣	٢٥,٤٦٢	١١٠,٥٥٣
الشرقي	٥٤,٨٣٢	٢٣,٣٠٥	٩٨٨	٥٦٣	٧٩,٦٨٨
الشمالي	١,٩٦٣	٧٣	١٩٢	–	٢,٢٢٨
الغربي	٢٨,٤٤٨	٥١,٢٤٦	٦,٦٦٥	٦,٩٤٥	٩٣,٣٠٤
الإجمالي	**٨٨,٦٣٢**	**١٥٥,٧٧٢**	**٨,٣٩٧**	**٣٢,٩٧١**	**٢٨٥,٧٧٢**

Source: Uganda census agriculture, 2008/2009, 2013, pp. 66-69.

ملحق (٨) : إنتاج المحاصيل الزيتية في أوغندا حسب الأقاليم الجغرافية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (بالطن).

الإقليم	إنتاج الفول السوداني	إنتاج السمسم	إنتاج الفول الصويا
الأوسط	٣٢,٧٥٧	١٢٧	٢٠٨
الشرقي	٧٧,٢٤٧	٦,٧٧٤	٥,٧٤٣
الشمالي	٨٣,١٨٢	٩٣,٥٦٢	١٥,٣٤٥
الغربي	٥١,٤٩٧	٥٦٥	١,٨٦٥
الإجمالي	**٢٤٤,٦٨٤**	**١٠١,٠٢٨**	**٢٣,١٦١**

Source: Uganda census agriculture, 2008/2009, 2013, pp. 81-84.

ملحق (٩) : مشروعات الطاقة الكهرومائية المخططة في أوغندا.

المشروع	الطاقة الإنتاجية (ميجاوات)
ايوجو	٥٨٠
ميرشيزون	٤٨٠
كالاجالا	٤٥٠
بوجاجالي	٣٢٠
كروما	٢٠٠
باسووكو	٢٣٠
الاجمالي	**٢,٢٦٠**

Source: Otleno & Awange, 2006, pp. 68-70.

ملحق (١٠) : تطور حجم سكان أوغندا في الفترة ١٩١١–٢٠١٢.

السنة	عدد السكان (بالمليون)	معدل النمو
١٩١١	٢,٤	–
١٩٢١	٢,٨	١,٥
١٩٣١	٣,٥	٢,٢
١٩٤٨	٤,٩	٢
١٩٥٩	٦,٥	٢,٥
١٩٦٩	٩,٥	٣,٩
١٩٨٠	١٢,٦	٢,٥
١٩٩١	١٦,٦	٢,٦
٢٠٠٢	٢٤,٢	٣,٢
٢٠١٢	٣٥,٦	٣,٣

Sources: 1- Uganda population and housing census 2002, 2006.
2- Statistical abstract, 2013.

ملحق (١١) : التوزيع الجغرافي لحجم السكان وكثافتهم في أوغندا عام ٢٠١١.

الإقليم	المساحة كم٢	السكان (مليون نسمة)	الكثافة نسمة/ كم٢
الأوسط	٦١,٤٠٣	٨,٤٦٥,٥٠٠	١٣٧,٩
الشرقي	٣٩,٤٧٨	٨,٦٢٣,٧٠٠	٢٠٨,٤
الشمالي	٨٥,٣٩١	٧,٦٢٠,٦٠٠	٨٩,٢
الغربي	٥٥,٢٧٦	٨,٢٣٠,٠٠٠	١٤٨,٩
الإجمالي	**٢٤١,٥٥٠**	**٣٢,٩٣٩,٨٠٠**	**١٣٦,٤**

Source: Statistical abstract, 2013.

ملحق (١٢) : حالة الطرق في أوغندا حسب الأقاليم الجغرافية عام ٢٠٠٩.

الإقليم	الطرق المرصوفة كم	الطرق غير المرصوفة كم	الإجمالي	نسبة الطرق المرصوفة من إجمالي شبكة الطرق
الأوسط	١,١٣٨	١,٤٥٨	٢,٥٩٦	٤٣,٨
الشرقي	٦١٥	٢,٢٢٣	٢,٨٣٨	٢١,٧
الشمالي	٤٠٩	٢,٠٧٧	٢,٤٨٦	١٦,٤
الجنوبي	٥٨٨	١,٠٢٥	١,٦١٣	٣٦,٤
الغربي	٣٤٨	١,٠٨٤	١,٤٣٢	٢٤,٣
الإجمالي	**٣,٠٩٨**	٧,٨٦٧	**١٠,٩٦٥**	**٢٨,٢**

Source: Statistical abstract, 2010.

ملحق (١٣) : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلي أوغندا في الفترة ١٩٩٣-٢٠١٢.

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار
١٩٩٣	**٥٠**
١٩٩٥	**١٠٠**
٢٠٠٠	**٢٠٠**
٢٠٠٥	**٤٠٠**
٢٠١٠	**٨٠٠**
٢٠١١	**٩٠٠**
٢٠١٢	**١,٧٠٠**

Source: 1- Uganda Private Sector Investment Survey Report, 2011, pp. 12-13.
2- Economic Commission for Africa, 2013, p. 48.

ملحق (١٤) : الخطة الشاملة لمنتزة كمبالا الصناعي والتجاري عام ٢٠١٦.

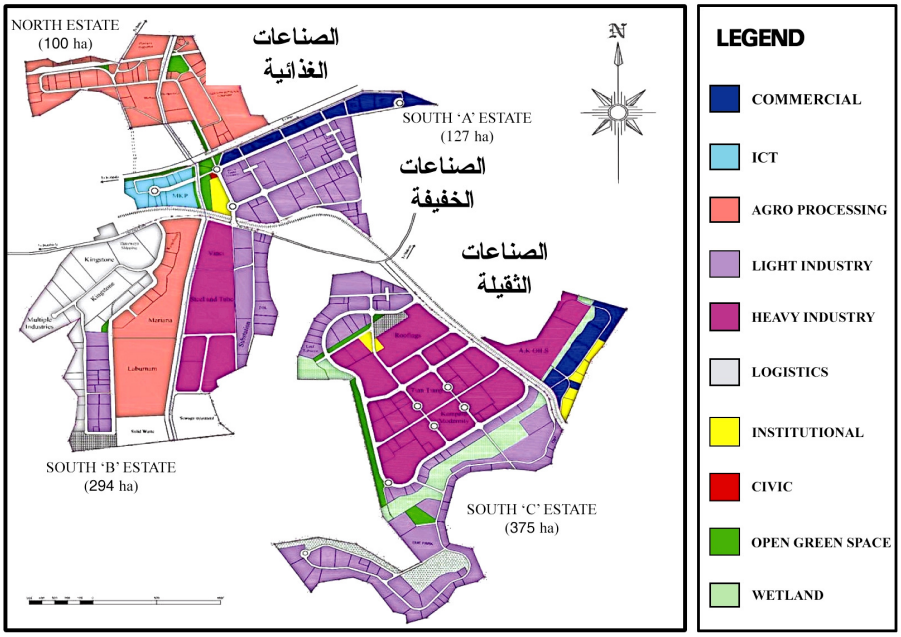

Source: Uganda Investment Authority, 2016.

ملحق (١٥) : الفحم النباتي وأخشاب الوقود في مرسي جبا في أوغندا.

المصدر: الرحلة العلمية لاوغندا، مايو ٢٠١٣.

ملحق (١٦) : مزارع الشاي علي الطريق بين كمبالا وجنجا.

المصدر: الرحلة العلمية لاوغندا، مايو ٢٠١٣.

ملحق (١٧) : مزارع قصب السكر علي الطريق بين كمبالا وجنجا.

المصدر: الرحلة العلمية لأوغندا مايو ٢٠١٣.

ملحق (١٨) : محطة بوجاجالي لتوليد الطاقة الكهرومائية علي نيل فيكتوريا.

المصدر: الزيارة الميدانية لأوغندا مايو ٢٠١٣.

ملحق (١٩) : خط سكة حديد كمبالا – جنجا.

المصدر: الزيارة الميدانية لأوغندا مايو ٢٠١٣.

ملحق (٢٠) : أسعار الوقود في احدي محطات الوقود في كمبالا.

المصدر: الزيارة الميدانية لأوغندا مايو ٢٠١٣.

ملحق (٢١) : مصنع لب الخشب في جنجا.

المصدر: الزيارة الميدانية إلي أوغندا مايو ٢٠١٣.

المراجع والمصادر

١. البدوي، السعيد، أثر الظروف الجغرافية علي التنمية البشرية في إفريقية، ندوة التنمية البشرية في إفريقية، قسم الجغرافية، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٩-٣٠ مارس، ٢٠٠٣.

٢. البدوي، السعيد، وعطيه، جمال، إمكانات التكامل الصناعي بين مصر والسودان وليبيا، مؤتمر الشراكة المصرية السودانية الليبية، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٤-١٥ ديسمبر ٢٠٠٩.

٣. ----------، ممرات التنمية الإقليمية: مقترح التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان، المؤتمر الدولي السنوي حول أفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل الفرص والتحديات، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٥-٢٦ مايو ٢٠١٠.

٤. السعيد، المتولي، القوي العاملة والنشاط الزراعي والصناعي في اوغندا، رسالة دكتوراة غيرمنشورة، قسم الجغرافيا، معهد الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

٥. ----------، الثروة الحيوانية والرعي في أوغندا، ندوة قضايا التنمية والبيئة في افريقية،قسم الجغرافيا، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٨-١٩ نوفمبر، ٢٠٠٠.

٦. الذوكة، محمد خميس، جغرافية شرقي أفريقيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.

٧. أمل، احمد، الاثنية والنظم الحزبية في افريقية دراسة مقارنة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، د.ت.

٨. صن، أمارتيا، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم عدد ٣٠٣ مايو ٢٠٠٤.

٩. عبد الرحمن، بسيوني علي، التنمية: مفهوم ومنهج، ندوة الجغرافيا والتخطيط الإقليمي بمناسبة مرور نصف قرن علي إنشاء قسم الجغرافيا بجامعة الإسكندرية (١٩٤٢-١٩٩٢) ٢٥ – ٢٧ فبراير ١٩٩٢.

١٠. عبد العال، أحمد، أقطاب ومراكز النمو بين النظرية والتطبيق، المجلة الجغرافية العربية، العدد ٤٢ ، ج٢، ٢٠٠٣.

١١. عطيه، جمال، الصناعات التحويلية في ولاية الخرطوم: دراسة في الجغرافية الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم جغرافيا، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

١٢. عوض، محمد، نهر النيل، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٦.

١٣. عوض، الشعوب والسلالات في افريقية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٥.

١٤. فولي، سلطان، سد أوين: دراسة في الجغرافية الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافية، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.
١٥. فولي، سلطان، أزمة الطاقة في إقليم هضبة البحيرات، أعمال ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمي، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢١– ٢٢ ابريل ٢٠٠٢.
١٦. موراي، ورويك، جغرافيات العولمة، ترجمة سعيد منتاق، سلسلة عالم المعرفة العدد ٣٩٧ فبراير ٢٠١٣.
١٧. الزيارة الميدانية لمعهد الدراسات الإفريقية لدولة أوغندا خلال الفترة ١– ٦ مايو عام ٢٠١٣ وزيارة مدن كمبالا – عنتيبي – جنجا – ماساكا– سد بوجا جالي.
١٨. د. يسري خفاجة، مدير وحدة الري المصري في أوغندا، ٢ مايو، ٢٠١٣.

ثانياً – المراجع غير العربية :

1. Alexander, J.W., Economic geography, Englewood cliff, London, 1963.
2. Aryeetey-Attoh, S., Geography and Development in Sub Saharan Africa, in Aryeetey-Attoh, S., (Ed), geography of sub Saharan Africa, prentice Hall, London, 1997.
3. Baffles, J., the "Full potential" of Uganda cotton industry, Development Policy Review, Vol. 27. No., 1, 2009, pp. 67-85.
4. Kiiza, J., et al., Righting Resource – Curse Wrongs in Uganda: the political economy of oil discovery and the management of popular expectations,Mawazo the journal of college of Humanities and social sciences, Makerere University, Vol. 10, No. 3, Sept. 2011, pp. 165-183.
5. Henderson, J., et al., Geography and Development, Journal of Economic Geography, No. 1, 2001, pp. 81-15.
6. Mountjoy, A. & Hilling, D., Africa: Geography and Development, Hutchinson, London, 1988.
7. Maboguje, A., Manufacturing and the Geography of Development in Tropical Africa, Economic Geography, Vol. 49, No. 1, Jan.1973, pp. 1-20.
8. Moore, T., Core- periphery Models, Regional Planning Theory and Appalachian Development, Professional Geographer, Vol. 46, No. 3, 1994, pp. 316-331.
9. O´connor, A., The Geography of Tea and Sugar production in Uganda, East African Geographers Review, No. 3, April, 1965, pp. 27- 35.
10. O´connor, A., An Economic Geography of East Africa, Bell & Sons, London, 1967.
11. O´connor, A., Geography & Economic Integration, in Ominde, S., Studies in East African Geography and Development, Heinemann, London, 1971.
12. Otieno, H. & Awange J., Energy Resources in East Africa, Springer, Berlin, 2006.

13. Pearson, D.S., Industrial Development in East Africa, Oxford University Press, Nairobi, 1969.
14. Prichard.J. Africa: A study Geography for Advanced Students, Longman, Hong Kong, 1979.
15. Rake, A. recent history of Uganda, Africa south of the Sahara, Europe publication, London, 2005.
16. Senfuka, C., et al., Options for improvement of Ugandan Iron and Steel Industry, Second International Conference on Advances in Engineering and Technology, ND.
17. Schluter, T., Geological Atlas of Africa, Springer, UNESCO Nairobi office, 2006.
18. Watts, H., Industrial Geography, Long Man, New York, 1987.

ثالثاً – المصادر غير العربية :

1. African Development Report, African Development Bank, Oxford University Press, 2010.
2. Africa Development Indicators, International Bank for Reconstruction and Development, World Bank, Washington, 2012/13.
3. Africa Water Atlas, United Nations Environment Programme, Nairobi, 2010.
4. Economic Development Report, fostering industrial development in Africa in New global environment, UNIDO/ UNCTAD, Geneva, 2011.
5. Economic Report on Africa, Unleashing Africa´s potential as a pole of global growth, Economic Commission for Africa, Addis Ababa, 2012.
6. Economic Report on Africa, Making the most of Africa commodities, Economic Commission for Africa, Addis Ababa, 2013.
7. East African Community, Industrialization policy, 2012-2032.
8. Frist National Developmnt plan, 2009/2010-2014/2015. Republic of Uganda, Kampala, 2010.
9. National industrial policy in Uganda, ministry of tourism, trade and industry, Kampala, 2008.
10. National Textile policy in Uganda, ministry of tourism, trade and industry, Kampala, 2010.
11. National Sugar policy in Uganda, ministry of tourism, trade and industry, Kampala, 2010.
12. Ministry of Energy and Mineral development, Annual Report, 2011.
13. Ministry of Tourism, Trade and Industry & United Nations Industrial Development Organization Integrated Industrial Policy for Sustainable Industrial Development and Competitiveness, 2007.
14. Private Sector Investment Survey Report, Uganda investment Authority, Bank of Uganda and Uganda Bureau of statistics, Kampala, 2012.
14. Second National Developmnt plan, 2014/2015-2019/2020. Republic of Uganda, Kampala, 2015.
15. Uganda Atlas of Our Changing Environment, National Environment Management Authority, Kampala, 2009.

16. Uganda Bureau of statistics, statistical Abstract, 2013.
17. Uganda Bureau of statistics, Report on the Census of Business Establishments, 2010/2011.
18. Uganda Bureau of statistics, Uganda Population and Housing Census 2006.
19. Uganda Bureau of statistics, Uganda Census of Agriculture, 2008/2009.
20. Uganda Investment Authority, www.ugandainvestment.go.ug
21. USCTA, Uganda Sugar cane technologists Association, Annual Report, 2011, Kampala, 2012.

Industrial Development Trends in Uganda

"A Study in Industrial geography "

ABSTRACT

The aim of this study that follow the development of the manufacturing industry in Uganda during different historical periods. Determine their levels of Industrial development and interpretation by various factors. The examination of industrial development plans and analyzing geographic principles that underpin these plans and then provide geographical contribute to reducing the gap between the heart region and the margin region in Uganda.

The study concluded that the manufacturing industry has not been able to happen a clear change in the economy during the various stages. The show also marked disparities between regions in the heart of Kampala and the Central Region and the north margin region due to historical, political, economic, planning and social considerations. The study found that Uganda had great potential for industrial development, such as raw materials, animal and forest, agricultural and hydropower, regional and domestic market and the large water resources. And you can take advantage of this potential by identifying industrial projects driving development sites and situations attractive investment as industrial development poles as well as the activation of the local industrial and regional integration and linking industrial development poles with advanced transportation corridors.

Keywords: industrial development - Development geography - Uganda – Industrial geography.